

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

Département de Sciences Economiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية للفترة 2000-2012

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم
الاقتصادية.

تخصص: مالية وإدارة مخاطر

إعداد الطالب:

❖ هشام شعباني

لجنة المناقشة:

الرتبة	الصفة
أستاذ مساعد أ	رئيسا
أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أستاذ مساعد ب	ممتحنًا

السنة الجامعية:

2015/2014

	بسملة
	تشكر
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	فهرس الموضوعات
أ-ز	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
10	تمهيد
10	المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وظائفه
12	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
16	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
21	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له ومحدداته
21	المطلب الأول: أنواع أنظمة سعر الصرف
25	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
30	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لنظام سعر الصرف
33	المبحث الثالث: سياسة الصرف
33	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
36	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
38	
38	المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف وتقنيات تغطية خطر سعر الصرف
45	خلاصة
الفصل الثاني: تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو وانعكاساتها على الإقتصاد العالمي	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: مكانة الدولار والأورو في الإقتصاد الدولي
48	المطلب الأول: النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار

51	المطلب الثاني: الدولار العملة الدولية الرئيسية للنظام النقدي الدولي العالمي ...
55	المطلب الثالث: الأورو العملة الأوروبية الموحدة.....
60	المبحث الثاني: الدولار والأورو وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي....
60	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على استخدام الأورو والدولار كعملة دولية.....
63	المطلب الثاني : المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار دولياً.....
68	المطلب الثالث : الأورو يواجه الدولار والتحديات التي تعيق الأورو في احتلال مكانة الدولار .
77	المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار-الأورو على الاقتصاد العالمي .
77	المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف الدولار-الأورو على أسعار النفط والذهب...
82	المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على الدول المتقدمة...
84	المطلب الثالث: تأثير تقلبات الدولار والأورو على الدول النامية.....
87	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012
89	تمهيد.....
90	المبحث الأول: تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر 2000-2012.....
90	المطلب الأول: الميزان التجاري.....
94	المطلب الثاني: تطور بعض المؤشرات النقدية والمالية.....
98	ثالثاً: تطور احتياطي سعر الصرف (2000-2012).....
99	المطلب الثالث : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1986-2012
109	المبحث الثاني: أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري..
109	المطلب الأول: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.....
113	المطلب الثاني: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف.....
115	المطلب الثالث: تأثير انخفاض الدولار أمام الأورو في قيمة الديون الخارجية.....
117	المبحث الثالث : الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات

	العالمية لأسعار الصرف.
117	المطلب الأول: تنشيط سوق الصرف الآجلة و ربط العملة الوطنية بسلة من العملات
119	المطلب الثاني: إستراتيجية الإحلال محل الواردات و إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير.
121	المطلب الثالث: تنويع الهيكل الإنتاجي وإحلال فكرة الميزة التنافسية محل مبدأ الميزات التنافسية.
123	خلاصة
125	خاتمة.....
132	قائمة المراجع.....
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
40	الجدول رقم (1-1): حالات التحصيل والتأخير
63	الجدول رقم (1-2): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية للعملة الأجنبية 1999-2009
67	الجدول رقم (2-2): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي 1999-2010
91	الجدول رقم (1-3): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 م.
95	الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)
96	الجدول رقم (3-3): تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة 2001-2012
98	الجدول رقم (3-4): تطور احتياطي الصرف في الجزائر
105	الجدول رقم (3-5): تطور سعر الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة (2001-2012)
110	الجدول رقم (3-6): تطور الصادرات في قطاع المحروقات في الجزائر بالدولار والأورو
112	الجدول رقم (3-7): تطور الواردات في الجزائر من منطقة الإتحاد الأوربي بعملتي الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2012.
114	الجدول (3-8): تطور قيمة الاحتياطي الجزائري و سعر الصرف خلال الفترة 2000-2012

الصفحة	الشكل
18	الشكل رقم(1-1): العلاقة بين سعر اليور والطلب عليه
18	الشكل رقم(2-1): العلاقة بين سعر اليور والعرض عليه
18	الشكل رقم(3-1): السعر التوازني لليورو
34	الشكل رقم (4-1): سياسة المناهضة للتضخم
56	الشكل رقم (1-2) كيفية عمل نظام الثعبان النقدي
64	الشكل رقم (2-2): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية للعملة الأجنبية 1999-2009
66	الشكل رقم (3-2): متوسط سعر الصرف المتبادل بين الأورو والدولار 1999-2012
69	الشكل رقم (4-2): استخدام الدولار والأورو في الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي
70	الشكل رقم (5-2): رصيد الميزان التجاري الأمريكي 1990-2010
75	الشكل رقم (6-2): الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو 2008-2009
79	الشكل رقم (7-2): العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار أمام الأورو خلال الفترة 1999-2008 (الوحدة سعر صرف الدولار أمام الأولاو دولار مقابل برميل)
82	الشكل رقم (8-2) : استخدامات الإنتاج العالمي من الذهب 2009
92	الشكل رقم (1-3): تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2012
93	الشكل رقم (2-3): تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2002-2008
95	الشكل رقم (3-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)
97	الشكل رقم(4-3):منحنى تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2001-2013)
99	الشكل رقم(5-3) منحنى تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2012)
105	الشكل رقم (6-3) تطور سعر الصرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة (2001-2012)
116	الشكل (7-3) هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب العملات في 2012-12-31



المقدمة

مقدمة:

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باثتماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وحركية رؤوس الأموال.

تتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية و المالية بين الدول، مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بـ "سعر الصرف" وهو عبارة عن ثمن عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر.

يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصادياً شديداً الحساسية و أي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و بالتالي على الاقتصاد ككل، فاتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع متطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

ولقد عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب التي كان فيها الذهب الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلاً فبانتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام "بريتون وودز" والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب، وبموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار.

ونتيجة لانفراد الولايات المتحدة بريادة العالم، وبعد استكمال مراحل الوحدة الاقتصادية بدأ الاتحاد الأوروبي يتوجه نحو توسيع علاقاته الخارجية في إطار التعاون وإقامة شراكات مع مناطق عديدة من العالم (منطقة إفريقيا و أمريكا اللاتينية، منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وغيرها).

ونظراً لانتامي النفوذ الأمريكي في هذه المناطق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أول منافس للولايات المتحدة في هذا المجال، وبالإضافة لذلك فإن الاتحاد الأوروبي مثلاً آنذاك أبرز منافس للولايات المتحدة في المجال الاقتصادي والتجاري، بحيث تصنف في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الإنتاج الصناعي، والمرتبة الأولى من حيث حصتها ضمن إجمالي المبادلات التجارية. ونظراً لنجاح الجهود الأوروبية المبذولة في سبيل إنشاء الأورو وتوافر الإرادة السياسية لهذه الدول من أجل استكمال الوحدة الاقتصادية والنقدية فإنه من المتوقع أن يلعب الأورو دوراً هاماً في استقرار النظام النقدي الدولي، كما سيحتل مكانة هامة على الساحة الدولية.

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على

قطاع

المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 %، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون بعملة الدولار و الاستيراد بعملة الأورو، و نظراً لما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحاً كبيراً و أصبحت بديلاً له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الإقتصادات المرتبطة عضوياً بالتجارة الخارجية بمعدلات متفاوتة بين منطقة الدولار ومنطقة الأورو، ونتيجة لاختلاف وتنوع العملات المشكلة لكل من المديونية الخارجية واحتياطات الصرف، فإن الاقتصاد الجزائري من البلدان الأكثر تأثراً من التقلبات المستمرة لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية الموحدة الأورو، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت انخفاضاً مستمراً في قيمة الدولار الأمريكي أمام الأورو.

1- إشكالية البحث: على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

ما هو أثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري ؟

من هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

➤ ما هو سعر الصرف و فيما تتمثل أهم النظريات المفسرة له؟

➤ هل يتوفر في الأورو المقومات التي تجعله يرتقي إلى مستوى العملة الدولية المنافسة

للدولار؟

➤ ما هو أثر تقلبات أسعار صرف الدولار و الأورو على الاقتصاد الجزائري بصفة

عامة و على الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة خلال الفترة 2000-2012؟

2- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، يطرح الباحث مجموعة

من الفرضيات التي من خلالها نحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة سلفا كما يلي:

➤ يعتبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة أخرى.

➤ يعتبر الأورو العملة الدولية الأولى منافسة للدولار للسيطرة على محور النظام النقدي

الدولي.

➤ التقلبات السعرية بين سعر الصرف الدولار و الأورو تؤثر سلبا و إيجابا على وضعية

الميزان التجاري الجزائري.

3- أهمية البحث:

أهميته فتكمن في أن سعر الصرف له تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية

الكلية حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما أن

سعر الصرف يحضى باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية وفي البرامج

الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والحد من الواردات وأنه أداة ربط بين الاقتصاد

المحلي وباقي الاقتصاديات وفضلا عن أن التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة

بعد ظهور العملة الأوروبية اليورو التي تنافس الدولار وتؤثر على اقتصاديات البلدان خاصة منها المعتمدة على النفط مثل الجزائر، فمن الضروري دراسة هذه التقلبات للحد من أثار وانعكاسات التي تعود على وضعية الميزان التجاري.

4- أهداف البحث:

يهدف بحثنا إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

- تسليط الضوء على سعر الصرف و النظريات المفسرة له و أنظمتها .
- الوقوف على مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بسعر الصرف الأجنبي .
- توضيح آثار التقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري جراء استخدام عمليتي الدولار و الأورو في تسعير الصادرات و الواردات.

5- حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني و زمني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف الدولار و الأورو على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012 التي عرف فيها سعر صرف الدولار أمام الأورو انخفاض مما أثر على الاقتصاد الجزائري .

6- أسباب اختيار الموضوع:

مبررات اختيار هذا الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تتبع من عدة اعتبارات علمية وذاتية حيث تركزت الاعتبارات العلمية لهذه الدراسة:

- ❖ يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها.
- ❖ معرفة آثار تغيرات أسعار الصرف العالمية خاصة تقلبات صرف اليورو و الدولار على الاقتصاد الجزائري .

- ❖ المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس حتما مخاطر أسعار الصرف في الحساب عند التعاملات الخارجية.
- ❖ الرغبة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم الحلول للمشاكل التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري وكثرة المنتقدين لعدم فعالية نظام أسعار الصرف في الجزائر.
- أما بخصوص الاعتبارات الذاتية لتناول مثل هذا الموضوع هي:
- ❖ ينطبق موضوع البحث مع التخصص في مرحلة الليسانس (مالية وإدارة المخاطر) والماستر (مالية وإدارة المخاطر).
- ❖ ميولات شخصية لهذا النوع من المواضيع.

7- المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم استخدام المناهج التي عادة ما تستخدم في البحوث الاقتصادية، كالمناهج التحليلية و المنهج الوصفي في جل الموضوع، كما استخدمنا المنهج الوصفي خلال تعرضنا لمفاهيم عامة خاصة تقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل آثار تقلبات أسعار الدولار و الأورو على الاقتصاد الجزائري من خلال المعطيات و البيانات المتوفرة.

8- الدراسات السابقة:

✚ **علة محمد** "الدولة وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003.

حاول الباحث إبراز أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، غير أنه اكتفى بتناول تطور نظام الصرف وسوق الصرف في الجزائر وإعطاء بعض الإحصائيات حول التجارة الخارجية والديون الخارجية.

تعرض البروفيسور Yves Simon من جامعة Paris Dauphine لهذا الموضوع في كتابه Finance internationale منشورات Economica، Avril 1995 حيث وصف فيها بدقة تقنيات التغطية من مخاطر تقلبات الصرف مع تقديم أمثلة عديدة عن سوق الصرف وتسيير مخاطر سعر الصرف .

عبد الجليل هجيرة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية 2011-2012 في جامعة تلمسان، وقد طرحت الطالبة في دراستها الإشكال التالي:
ماهو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية و النسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟

وتوصلت في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و من بينها وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات سعر الصرف الاورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري .

نبيل علي، نزار قنوع" صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)، العدد (2)، سورية، 2007/04/26.

9- صعوبات البحث:

أما صعوبات البحث، فهي صعوبات عامة وخاصة تواجه كل باحث، والتي ألزمتني هذا التأخر في إعداد البحث، نجد صعوبات أخرى أهمها:

❖ صعوبة الحصول على الإحصائيات باختلاف مصادرها والتي تكون أحيانا مختلفة ومتناقضة، إضافة إلى الدوريات والمجلات، الذي أخذ الكثير من وقت الباحث.

❖ عدم الحصول على القدر الكافي من المعلومات و البيانات.

10- خطة و هيكل البحث:

للتوصل إلى جواب لإشكاليتنا المطروحة سابقا سنقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول ففي الفصل الأول سنتناول المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها والنظريات المفسرة له و سياسات و طرق و تقنيات لتفادي مخاطر أهم التقلبات التي تحدث له أما في الفصل الثاني فنتناول مكانة الدولية للدولار الأمريكي و الأورو و موقعهما من النظام النقدي الدولي ، وكذا الصراع على السيطرة على النظام النقدي الدولي وأثرها على الاقتصاد العالمي. أما الفصل الثالث فسنحاول من خلاله إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري و محاولة اقتراح بعض التدابير و الحلول التي من شأنها أن تحد من الخسائر الناتجة أساسا عن انخفاض الدولار أمام الأورو .

الفصل الأول

تمهيد:

إن موضوع سعر الصرف هو بمثابة موضوع الساعة لكونه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على التجارة الدولية أي الأسعار المحلية والأسعار الخارجية (الأجنبية) وكثير ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد بشكل مستمر فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كتأثيره على نظام الأسعار لتأثيره على نظام الأسعار وفي الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية ميزان التجاري خاصة بجانب الصادرات والواردات.

وعلى هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له ومحدداته الاقتصادية

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وظائفه

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند القيام بعلاقات التجارية أو مالية بين الشركات داخل الدول مع دول تعمل خارجها إذا تحتاج الشركات المستوردة إلى العملة البلد المستورد لتسديد قيمة السلعة المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحتاجون الأفراد الذين ينتقلون إلى البلد آخر إلى النقد الأجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تعريف 01: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف¹.

تعريف 02: يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى ، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الاعتماد والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات².

1- عبد المجيد القدي: المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 103.

2- عرفان تقي الحسيني: التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 147.

ثانياً: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف وهي كالاتي:

1- **وظيفة قياسية:** حيث يركز المنتخبين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة ما)، مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، أي يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعار أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة¹.

3- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فهنا

1- المرجع نفسه، ص 148.

ستضطر اليابان إلى دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازياً مع نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات، وينطبق ذلك أيضاً في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني وهكذا، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى وتتسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلباً للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضاً.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث تنقسم إلى قسمين :

أولاً: أسعار الصرف الثنائية

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عملتين، العملة الوطنية وعملة بلد أجنبي ويمكن أن نقسمها إلى ما يلي :

1- سعر الصرف الاسمي : هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها بعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض .

وبدلالة نظام الصرف المعتمد في أي بلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية¹.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 103 - 104.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعتبر سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجرة بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة¹. ويعرف أيضاً أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلاً ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين، وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالمية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون السعر كالتالي:

$$TCR = \frac{\frac{TCN}{P_{DZ}}}{\frac{1\$}{P_{US}}} = \frac{TCN * P_{US}}{P_{DZ}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P_{US} : مؤشر الأسعار بأمريكا.

P_{DZ}: مؤشر الأسعار بالجزائر.

حيث تعطينا $1/P_{US}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

وأما القوة الشرائية للدولار في الجزائر².

وحسب هذا المثال كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

ثانياً: أسعار الصرف الفعلية

يعبر سعر الصرف الفعلية لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة

ومن خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية وينقسم إلى:

1- عبد الحسين جليل الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للطباعة

والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27 .

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104 .

1- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبراً عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي، ويمكن قياسه بإتباع المراحل التالية:

❖ اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطي فيها كل عملة معاملًا ترجيحياً¹.

❖ حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن.

❖ استخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية

❖ اختيار سلعة العملات للشركاء التجاريين والتي تعطى فيها كل عملة معاملًا ترجيحياً.

❖ حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن"

❖ استخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية :

$$TCNE = \frac{\sum_p Z_p x_0^p (e_t^p)}{\sum_p x_0^p \left(\frac{P_2}{e^{r_0}} \right)} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER P_R \times 100$$

حيث :

- () و () : سعر الصرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساسي على التوالي.
 - : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي، في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.
 - : سعر صرف عملة بلد مقارنة، بالدولار في سنة قياس t أو سنة الأساس 0.
 - X^P_0 : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبير¹.
 - Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .
- يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.
- 2- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية².
- ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

1- منية خريباش: أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية "بورصتي عمان والسعودية 2010" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، 2011-2012 ص 33.

2- عبد المجيد فدي، المرجع السابق، ص ص ، 106-107.

$$TCRE = \sum_P \frac{X_0^P (e^{pr})_t / X_0^P (e^{pr})_0}{(p_0^P / p_0^r) / (p_t^P / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^P / p_t^r)}{(p_0^P / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p \text{ IRER}_{pr} \times 100$$

حيث:

P_0^P و P_t^P : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_0^r و P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

IRER_{pr} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك

التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جداً، ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية الأساسية

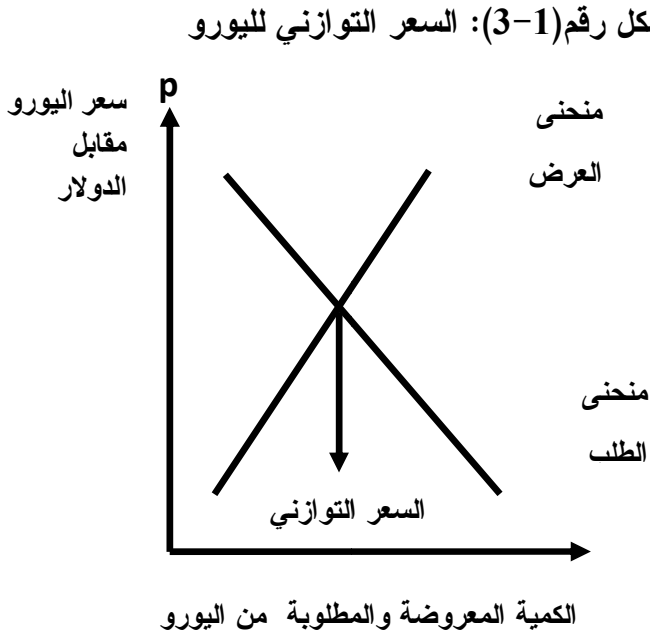
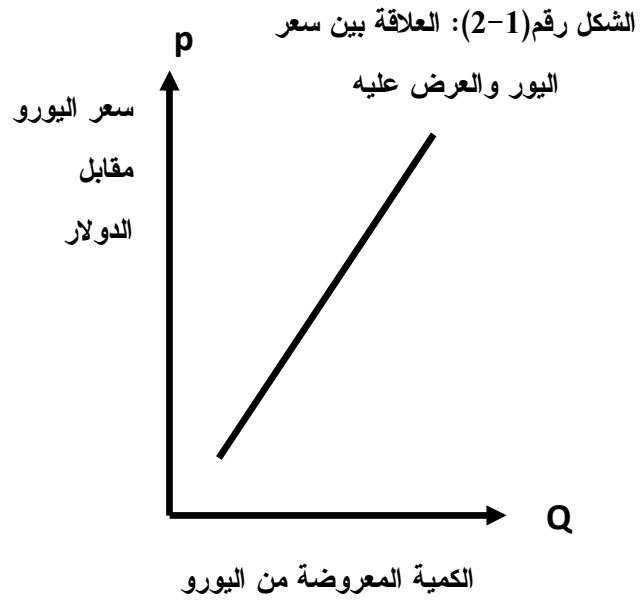
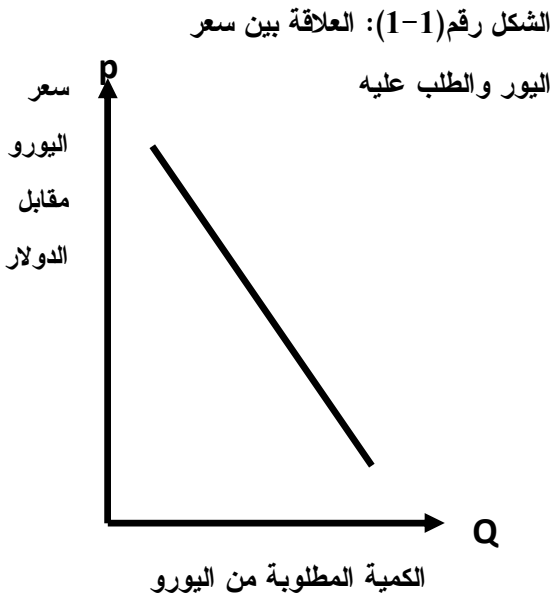
تتمثل في عاملي العرض والطلب وقد تم تقسيمها بالأساسية لأنها هي العوامل التي تؤثر أساساً في سعر أي سلعة في ظل ثبات العوامل الأخرى إنما تؤثر بالسعر عن طريق هذين العاملين على سعر العملة ولتكن اليورو مقابل الدولار كالاتي:

1- الطلب demand:

كما هو الحال في جميع السلع فإن الكمية المطلوبة من عملة معينة في لحظة زمنية معينة سوف تزداد بانخفاض السعر أي بانخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى (الدولار)، وبذلك فإن منحنى الطلب سيكون متجهاً نحو الأسفل ليعبر عن هذه العلاقة العكسية، فلو كان سعر اليورو مقابل الدولار هو 1 دولار/ يورو ثم انخفض ليصبح 0.5 دولار/ يورو في لحظة زمنية أخرى، عندها يمكن شراء ضعف كمية اليورو وبنفس عدد وحدات الدولار لشراء الكمية الأولى من اليورو وفقاً لسعر العرض السابق، وبذلك تظهر العلاقة العكسية بين سعر صرف العملة وعدد الوحدات المطلوبة منها، هذا في ظل ثبات باقي العوامل¹.

2- العرض supply : وهنا أيضاً تنطبق القاعدة العامة القائلة بأنه كلما ازداد سعر السلعة كلما ازدادت الكمية المعروضة منها، ويمكن تفسير هذه الحالة بالنسبة للعملة بأنه عندما تكون قيمة اليورو وأمام الدولار مرتفعة فإنه سيكون هناك قدرة أكبر لشراء عدد وحدات أكثر من الدولار مقابل كل وحدة من اليورو وسيكون هناك عرض أكبر لليورو ونتيجة لزيادة الطلب على الدولار ذي القيمة المنخفضة ويكون منحنى العرض متجه نحو الأعلى ليوضح العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر، وعند التقاء منحنى الطلب مع العرض يمكن أن نحصل على السعر التوازني، والذي يعكس سعر اليورو في السوق في لحظة زمنية معينة بثبات بقية العوامل والأشكال التالية توضح هذه الحالة:

1- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص ص 65 - 69.



المصدر: حيدر نعمة الفريجي: آثار تقلبات سعر صرف اليورو في المخاطرة المصرفية دراسة تحليلية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، يومي 18-20 أبريل 2005، ص 09.

3- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي فإن حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما فإنه ينعكس سلباً على طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية بالمقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد ذلك، وفي حالة حصول فائض فالعكس صحيح.

4- **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.

5- **الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في تأثير سعر الصرف، فإذا ما انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.

6- **معدلات التضخم:** تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثيره على سعر الصرف¹.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن أن نلخصها كالآتي:

1- **الاضطرابات والحروب:** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحياناً على المدى الطويل هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب

1- مروان عطون: أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر، سنة النشر مجهولة، الجزائر، ص 86.

الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف مما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني¹.

2- **الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواءً كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحياناً تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما، ولكن تأثير ما يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساساً وقوياً وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين².

3- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على حالها، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، بالإضافة إلى أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم³.

1- محمد علي الجاسم: الاقتصاد الدولي، ج1، دار الجاحظ، بغداد، 1976، ص 340.

2- رشاد العصار وعليان شريف: المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 46.

3- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 83.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له ومحدداته

تطور نظام سعر الصرف تطور كبير في السنوات الأخيرة ، وفي بداية القرن العشرين كان الاختبار واضح و الانضمام إلى قاعدة الذهب لأن كل البلدان المتقدمة اتجهت معظم دول إلى تعويم عملاتها و بتطور وسائل الاتصال أصبح الأمر أكثر تعقيدا حيث تعددت الخيارات من تثبيت و أسعار الصرف العائمة و التي تحدد بقوى العرض و الطلب وهناك عدت محددات ونظريات مفسرة لسعر الصرف من خلال إشارة إلى أهم النظريات التي تفسر سعر الصرف.

المطلب الأول: أنواع أنظمة سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطور بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، وتهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساساً على أنظمة صرف مختلفة.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت¹: لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل full gold stand ثم نظام سبائك الذهب ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لمك ينته بل استمر في صورته².

1- صور نظام سعر الصرف الثابت:

- أ- تثبيت إلى عملة واحدة (رئيسية): تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير
- ب- سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو

1 - المرجع نفسه، ص 84.

2- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 116.

شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً.

ج- ضمن هوامش معينة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

2-تقييم النظام: لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح أي نظام صرف، إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها والعيوب التي اكتنفته.

أ- المحاسن:

الذي يظهر جلياً في دول أوروبا وأمريكا الشمالية في ظل نظام قاعدة المنبع بمعنى أن العجز أو الفائض الخارجيين يتم التخلص منهما بطريقة آلية من خلال ميكانيزمات الشوق.

كما يسعى هذا النظام إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب والكتلة النقدية المتداولة من جهة أخرى وكذا العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

ب- المساوئ:

تم السير وفق هذا النظام مقارنة بباقي الأنظمة نظراً لمزاياه العديدة ورغم ذلك تخللته عدة عيوب أظهرت حدوده، إذ أن النمو الاقتصادي ارتبط باكتشاف مناجم الذهب.

ويمكن تلخيص هذه المساوئ في:

أن الكميات المستوردة من هذا المعدن تؤدي إلى حدوث تضخم داخل البلد المستورد، مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى¹.

1- مولاي بوعلام: سياسات سعر الصرف في الجزائر" دراسة قياسية 1990-2003" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005، ص 08.

إضافة إلى ذلك فإن نظام قاعدة الذهب يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أما الأولى معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، والواقع أن التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخلياً هو الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول.

ثانياً: الأنظمة المرنة لسعر الصرف (المعومة)

يقوم هذا النظام على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأى بضاعة في السوق ومن خلال أسواق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات، مما لا شك فيه أن نظام الأسعار المعومة يختلف عن نظام الأسعار الثابتة في معدلات التأكد وما تتبعه من مخاطر التعاملات النقدية ويتفرع عن أنظمة الصرف نظامان (التعويم المدار والتعويم الحر)¹.

1-أنواعه:

أ-التعويم المدار: تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير في سعر الصرف دون مسار أو الهدف المحدد سلفاً لهذا التأثير، من بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف المركب ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطي الدولي، وتطورات السوق الموازية ولا يجوز في أن تكون التعديلات تلقائية وقد يكون التدخل على مستوى هذا النظام مباشرة أو غير مباشرة.

ب- التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوة السوق (الطلب والعرض) ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس إستتسابي ولا

1- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 297.

يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في عدل تغيير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له¹.

2-تقييم النظام:

ككل نظام صرف، فإن التعويم له مؤيد وله معارضوه، وكل منهم يستدل بنقاط القوى وتبرير تحليلاته وأفكاره.

أ-المحاسن:

❖ يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات، من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف بما يضمن حرية البلد في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة، دون قيد خارجي.

❖ يقف في وجه المضاربة عض أن يشجعها على غرار نظام الصرف ثابت، بحيث كلما ازدادت الطلب على العملة للمضاربة، ارتفع سعرها، وبالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة.

❖ لا يتطلب من البنوك المركزي الاحتفاظ لاحتياطات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب .

❖ يسمح بسرعة كبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية لأن التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

1- روبادانوغويتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة، " قضايا اقتصادية"، العدد 38

ب- المساوي:

- إن تذبذب أسعار الصرف يومياً، يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن من زيادة التكاليف ما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظى بها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.
- تأثير آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية، ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنح تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات هي كالاتي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام 1914، يرى كاسل أن سعر كل عملة يتحدد وفق القوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية أي علاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى تحدد وفق للعلاقات بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.

1- مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص ص 13-14.

إذا إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن¹:

R: هو سعر الصرف.

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية.

Pb: مستوى الأسعار مقوماً بإحدى العملات العالمية .

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف لهذه النظرية كالاتي:

$$\frac{Pa}{Pb} = Rpb = Pa$$

قياس مستويات الأسعار عن طريق الأرقام القياسية

$$1 = \frac{Pa}{Pb}$$

1: سعر الصرف الجديد.

R: سعر الصرف القديم .

Pb₀: الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية

Pa₀: الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

وبالرغم من الانتقادات فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف،

إذا حاول فريق من الباحثين تعديل صياغة الأولية مبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية

مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان، وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة التالية

التي تعبر عن نظرية تعادل القوة شرائية²:

$$1 = \frac{Pan}{Pbn} \cdot \frac{(Pan + 1)}{(Pbn + 1)} (Rn + 1)$$

1 - ميسر قاسم غزال: العلاقة تبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار

اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 20.

2- المرجع نفسه، ص 24.

حيث:

R: سعر الصرف الجديد بعد التعديل.

Rnr : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى .

Rn+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية .

Pan: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.

Pan+1: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية.

(Pb.n): مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى.

(Pbn+1): مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة¹

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ (حيث id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآتي (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضياً:

$$M(1+I_D) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT$$

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 121.

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الآجل.

i_e : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

i_d : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

$$\text{أو: } \frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي: $\frac{CT-CC}{CC} = i_d + i_e$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

ثالثاً: نظرية الأرصد

هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجب فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها وإذا كان سلبياً فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها¹.

رابعاً: نموذج ما ندل فلمنج

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963.

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف، يتعرض النموذج

1- فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004

إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح والصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يفترض النموذج ثبات أسعار الفائدة والذي يعتبر متغير خارجي.

يُميز النموذج بين التوازن الحساب الجاري وتوازن رأس المال في إطار ميزان المدفوعات، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب مؤقتاً وظاهرياً وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات¹.

ففي هذه الحالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتناع الزيادة في عرض العملات الأجنبية ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياطي أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود ويحدث التوازن الكامل فقط عند تدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور بنسبة معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقد عند مستوى أعلى من الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى إعادة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسن قيمة العملة المحلية

1 - عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" دراسة حالة الجزائر" (غير منشورة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص ص 60-61.

التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ويمكن القول أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي.

خامساً: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو المستقبلية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم،....الخ¹.

حيث تكون في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تحدث تأثيراً هائلاً على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- ✚ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب
- ✚ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لنظام سعر الصرف

لقد قدم الاقتصادي R.HELLER عدة عوامل قد تساهم في اختيار الدول النامية بين سياسة الربط وسياسة التعويم وهي كالاتي²:

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 122.

2- محمد سيد عابد: التجارة الدولية، ط2، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص ص 371 - 372.

أولاً: درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي

تقاس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بنسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في حالة العكس أي إذا انخفضت أصبح الاقتصاد شبه مغلق، فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار الفعلية، خاصة التي تعاني جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في اتجاه الهبوط، يجب أن نقوم بإتباع سياسة الربط والتثبيت هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتغير الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من سياسة تعويم الأسعار لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات حيث هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للاستيراد ومقدار الانخفاض في الدخل القومي اللازم لتخفيض الواردات، والعكس بالنسبة للاقتصاد الأقل انفتاح وقد يلائمه سياسة التعويم نظراً للارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي.

ثانياً: درجة تنوع هيكل إنتاج الصادرات

أي كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج القومي سواء من السلع الموجهة للسوق المحلي أو التصدير كلما قل تعرض الاقتصاد القومي لصعوبات في ميزان المدفوعات حيث يمكن تعويض الانخفاض في حصة صادرات بعض السلع من خلال الارتفاع في حصة البعض الآخر، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف وبفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربح في هذه الحالة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع التركيز في هيكل إنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصة الصادرات فيكون من الملائم إتباع سياسة التعويم في هذه الحالة على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف ليسهل تصحيح الاختلال.

ثالثاً: درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية

يمكن قياس درجة تكامل السوق المالية المحلية مع الأسواق الأجنبية (الدولية) بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح باحتفاظ البنوك بأرصدة الأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل اختيار سياسة تعويم حيث تلعب تقلبات أسعار الصرف دور هام في جلب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

وأما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية فإنه من الأفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.

رابعاً: معدل التضخم النسبي

أحياناً ما يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، حيث يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بالنسبة للدول التي تتباين فيها معدلات التضخم، حيث يعمل التغيير في سعر الصرف على تعويض الفرق بين معدلات التضخم، كذلك قد يكون من الملائم للدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة من التضخم المحلي إتباع سياسة التعويم والعكس صحيح بالنسبة للدول التي تواجه معدلات متواضعة المستوى من التضخم المحلي¹.

1-w.m gorden,inflation exchange rates and the world economy lectures on international montary economies ,clarendon press –expert ,1977 ,P P 55-68.

المبحث الثالث: سياسة الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الداخلية و الخارجية و تأثير هذه السياسة على مدى استقرار سعر الصرف الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم .

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

أولاً: مفهوم سياسة الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية، ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته وكذا استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

كغيرها من السياسات الاقتصادية فإن سياسة سعر الصرف هدفها الرئيسي هو تحقيق الرفاهية العامة فهي تسعى إلى التوازن الخارجي والتحكم في التضخم¹.

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف²

1- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير.

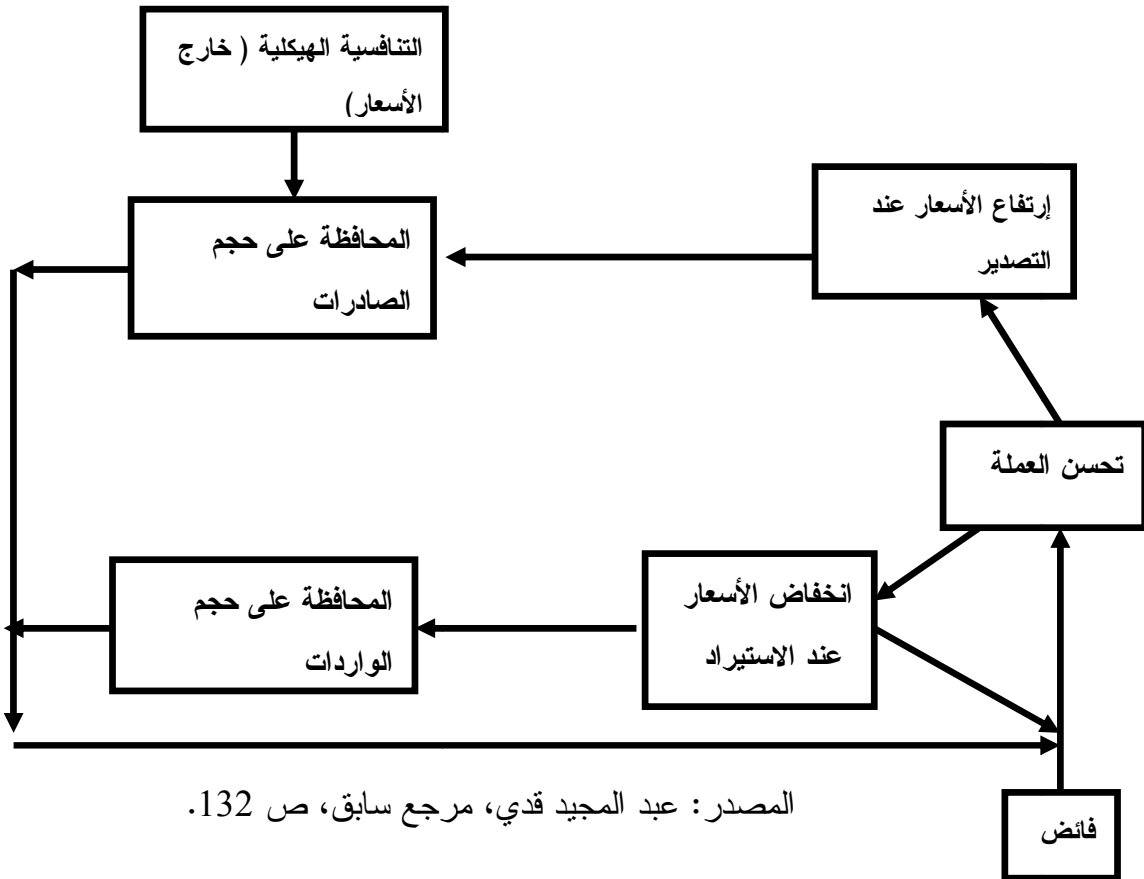
وبالتالي يقل عدد السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة في استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير في الصناعات المنافسة للاستيراد.

1-محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 10.

2-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 131-133.

2-مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertuex) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

الشكل رقم (1-4): سياسة المناهضة للتضخم



3- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فنقلص استنتاجها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر صرف الصادرات التقليدية سعر صرف الواردات... الخ¹.

4- **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد السياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمد السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين (1970-1990) وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، غير هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر "الين"، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهمت هذا التحسن² في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

1- المرجع نفسه، ص 131-132.

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

يمكن ذكر وسائل (أدوات) سياسة الصرف فيما يلي:

أولاً: سياسة تعديل سعر الصرف

إن تعديل سعر صرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية لها.

1- سياسة تخفيض العملة¹: كثيراً ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها خاصة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة بلد ما يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعار ما مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

إن تخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته، وإرادته، فإذا قامت دولة معينة بتخفيض قيمة عملتها وكان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرناً وعرض المنتجات المعدة للتصدير أيضاً يتصف بالمرونة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرناً وكان العرض منها مرناً أدى إلى تخفيض عملة البلد المعني إلى الحد من الواردات، نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية، مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرار تتخذه السلطات النقدية بغية تغيير سعر الصرف المحلي إزاء العملات الأجنبية.

1- موري سمية: "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية،" دراسة حالة الجزائر " (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009، ص 35.

2- سياسة رفع قيمة العملة: الرفع من القيمة الخارجية للعملة معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض فرفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين، بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، أما رفع قيمة العملة فله أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

ثانياً: استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي لآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة¹.

ثالثاً: سياسة الرقابة على الصرف

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربين، من بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

✚ منح التسوية القبلية للواردات

✚ الإلزام بإعادة الصادرات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة

زمنية محددة.

1- المرجع نفسه، ص 36.

تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة

تقسيم الحسابات البنكية إلى حساب لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبطة بعملية تجارية أو مالية مبررة.

رابعاً: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوربي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة للقرض تهدد النمو¹.

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف وتقنيات تغطية خطر سعر الصرف

أولاً: مخاطر سعر الصرف

1- مفهوم خطر سعر الصرف: يقصد بخطر الصرف ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو يمس القروض، التحويلات الديون بالعملة الصعبة ويعرف أيضاً على أنه تغير ناتج عن تعرض لتغيرات العملة المقارنة بالعملة المحلية أو العملة المتعامل بها، ومخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد والتصدير بقيمة العملة الصعبة، وعليه خطر سعر الصرف يدور حول الضرر من جراء تقلبات أسعار الصرف².

ثانياً: تقنيات تغطية سعر الصرف: تتمثل هذه التقنيات في السياسات التي تتبعها السلطات لتغطية خطر الصرف الأجنبي وهناك تقنيات داخلية وأخرى خارجية.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 135-136.

2 - Michel jora: techniques financiers internationales, 2ème Edition, p p 203-142.

1-التقنيات الداخلية لتغطية سعر الصرف: تكمن هذه التقنيات في السياسات التي تعتمدها الإدارة المالية دون اللجوء إلى أي طرف خارجي وتتكون هذه الأساليب من:

أ-أسلوب المقاصة: يقصد بها عملية تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر بعملات متماثلة وفي الأخير يتم الحصول على الرصيد الصافي وقد تتم بين طرفين أو عدة أطراف ولتبني هذه التقنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الآجال لأنه يجب على المؤسسة أولاً أن تحصل على مداخيلها من العملة الصعبة¹، لكي تقوم بتغطية التزاماتها مع المؤسسات الأخرى (الديون الأجنبية).

ب-أسلوب التحصيل والتأخير: Le Termillage Leads Lages تتمثل هذه التقنية في تغيير تاريخ التحصيل، أو التسديد حسب التقديرات أو التنبؤات بتغيرات سعر الصرف وذلك لغرض الاستفادة من الآثار السلبية لخطر سعر الصرف، فإذا كانت التنبؤات توحى بأن أسعار الصرف تميل نحو الارتفاع، فإن المصدر أو المؤسسة التي هي في وضعية صرف طويلة، ستسعى إلى تأجيل تحصيل حقوقها بينما المؤسسات التي هي في وضعية قصيرة ستسعى إلى تعجيل تسديد ديونها بالعملة الأجنبية، أما إذا كانت التنبؤات توحى بانخفاض أسعار الصرف، فإن المؤسسات التي تجد نفسها في وضعية صرف طويلة تحاول تعجيل تحصيل حقوقها بالعملة الأجنبية، بينما تسعى المؤسسات المتواجدة في وضعية صرف قصيرة إلى تأجيل تسديد ديونها بالعملة الصعبة.

ويمكن تلخيص كل هذه الحالات في الجدول التالي:

1-طباش جمال: تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية " دراسة تمويل الواردات بالقرض واعتماد مستندي CEVITAL" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة 2001-2012، ص 72.

الجدول رقم (1-1): حالات التحصيل والتأخير

المصدر	المستورد	سعر الصرف
تأجيل الدفع	تعجيل الدفع	ارتفاع سعر الصرف
تعجيل الدفع	تأجيل الدفع	انخفاض سعر الصرف

المصدر: طباش جمال، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة، مرجع سابق، ص 76.

ج- أسلوب المطابقة: نعني بها مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة إلى

المؤسسة في نفس الآجال، بشرط أن تتم عملية الدفع والاستلام بعملة واحدة ويعتمد هذا

الأسلوب بين الوحدات العاملة في مجموعة أو بينها وبين طرف ثالث¹.

د- إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية: عادة ما يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتيرهم بعملة

محلية لتجذب وتقاوي خطر سعر الصرف أو لعملة أجنبية تتميز بالثبات ولهذا سوق

الصرف آجل حتى يتمكن من إجراء تغطية.

هـ- إدارة الأصول والخصوم: نعني بها أن يتم زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة

بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من

المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها أو إحداث موازنة جميع التدفقات الداخلة

والخارجة للمؤسسة².

2- التقنيات الخارجية لتغطية خطر سعر الصرف: عندما تعجز الإجراءات والتدابير

الداخلية أو بمعني التقنيات الداخلية فإننا نلجأ إلى تقنيات أخرى لتقادي خطر سعر

الصرف، سواء كان ذلك باللجوء إلى السوق أو التعامل مع المؤسسات المالية المتخصصة

ويمكن التمييز بين تقنيات خارجية كلاسيكية وأخرى حديثة لتغطية خطر سعر الصرف.

أ- تقنيات كلاسيكية:

1-مدحت صادق: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، 1997، ص 194.

2-موري سمية، مرجع سابق، ص 50.

Le change a terme: هو عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ

مقابل آخر بسعر محدد غير قابل للمراجعة ونهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

إن عقد الصرف الآجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حالة التعاقد سعر الصرف المستقبلي فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق).

فالسرف الآجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة و يمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد و كذا المصدر.

حالة المصدر : فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، و هو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع انخفاض قيمة هذه العملة و ما قد يلحق به من خسائر و تلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تآكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية و هكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

فالبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل الوطنية، إذا يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الإستحقاق. الخطوة التالية في هذه التقنية هي قيام البنك، ومباشرة بعد الالتزام السابق ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض) يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الاستحقاق.

حالة المستورد : فالمستورد التي يرتقب القيام بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق و يخشى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، مما يجعل المستورد يتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض تفادي خسارة (ارتفاع سعر الصرف)، و منه فإنه

يكون على علم مسبق بالعملة المحلية الواجب الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الاستحقاق¹.

فالبنك يتلقى من المستورد أمر شراء أجل العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم اقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك، بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الاستحقاق .

✚ **خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:** عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة، فإن المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلد المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها البنك الذي تولى عملية الخصم².

✚ **اللجوء إلى وكالات التأمين:** تعتبر وكالات التأمين من بين الحلول التي تلجأ إليها المؤسسة لتغطية خطر سعر الصرف وذلك مقابل عمولة تدفع لوكالة التأمين من جراء تحمل خسارة محتملة سواء كانت عدم الوفاء، أو التأخر عن الدفع أو تذبذب أسعار الصرف وتوجد عدة وكالات تقوم بهذا النشاط ويوجد نوعين من نقود التأمين على تقلبات أسعار الصرف بوليصة التأمين وتستعمل في حالة التدفقات المنتظمة والمستمرة من الصادرات والواردات والتأمين الصرف التفاوضي وتخص العمليات التجارية غير الاعتيادية (عارضه) وتقتصر على صفقات على العملات الأجنبية³.

✚ **الحصول على ضمانات حكومية:** وفي كثير من البلدان تقوم بعض الوكالات الحكومية التابعة لها بتشجيع ودفع الصادرات وذلك بتقديم ضمانات لتغطية خطر سعر الصرف

1- عبد الحق بوعتروس: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة في مؤتمر "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 08.

2- موري سمية، مرجع سابق، ص 51.

3 -patrice carole Gress : Gestion des risques internationaux, édition poller,paris, 2003, P179.

(المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير)، وذلك مقابل عمولة تدفع للوكالة من طرف المصدر¹.

ب-التقنيات الحديثة:

وتتمثل هذه التقنيات الحديثة في:

➤ **عمليات مبادلة : swaps** بموجب هذه العملية يتم تحرير عقدين متزامنين، أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع حيث قيمة العقد تكون متساوية وتكون بعمليتين وتاريخ استحقاق مختلف فإن التعامل بهذه التقنية يجعل المتعامل يتقاضي خطر سعر الصرف، ويعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل، أي فرق سعر الصرف².

➤ **خيارات الصرف:** هو عقد يمنح للمتحصل عليه حق وليس التزام بشراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر محدد ويسمى بسعر التنفيذ وذلك في تاريخ محدد أو خلال فترة محددة مقابل تكلفة تسمى عمولة وأين يسمح خيار الصرف للمتعاملين في التجارة الخارجية من تجنب والحد، من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة من صفقاتهم الدولية.

فالمصدرين الذين لم يقبضوا عائداتهم فوراً الحق في شراء خيار البيع لممارسته في حالة انخفاض في قيمة العملة الصعبة عند وقت التحصيل، أما في حالة العكس، يقومون ببيع عائداتهم المحصلة في سوق الصرف نقداً للاستفادة من الارتفاع في قيمة العملة الصعبة، كما للمستوردين الذين لم يسددوا قيمة وارداتهم فوراً اللجوء إلى شراء خيارات الشراء، فإن انخفضت سعر عملة الدفع الأجنبية لحظة الدفع فمن مصلحتهم أن

1-مدحت صادق، مرجع سابق، ص 192.

2-السعيد عتابي: آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004، ص 51.

يشتروا مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقداً أين يكون سعر العملة، أقل من سعر الخيار وبهذا تكون تقنية خيار الصرف مفيدة لتفادي تقلبات سعر الصرف¹.

➤ **العقود المستقبلية على العملة:**² العقد المستقبلي هو عبارة عن التزام يتم بموجبه شراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ معلوم والفكرة الأساسية في تغطية ضد خطر سعر الصرف في السوق مستقبلية هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية للصرف في السوق الفورية، فإن آلية عمل هذه التقنية هي أن يتخذ المعني وضعية معاكسة لوضعيته في السوق العاجل للعملات الأجنبية، وذلك لتغطية خطر الصرف، حيث تسمح له هذه الطريقة بتعويض خسائره المحتملة في أحد السوقين بالأرباح المحققة في الثاني.

فالمعامل الذي يريد تغطية الوضعية القصيرة يشتري عقد تناسب قيمته مع وضعيته هذه وبعد حلول الأجل يقوم بالمقارنة بين سعر الأجل وسعر عقد الشراء، فإن كان السعر العاجل أكبر من سعر التعاقد فهي تعتبر خسارة يتم تعويضها عن طريق العقد الآجل، والعكس صحيح ولا يتم عادة التسليم الفعلي للعقد بل يتم إجراء مقاصة بين السعر بين العاجل وسعر العقد والعكس بالنسبة للوضعية الطويلة.

1 - patrice fontaine: marché des changes, édition éducation, paris, 2008, p 92.

2- عبد الحق عتروس، مرجع سابق، ص 09.

خلاصة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية فهو أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي أي التأثير في الدولة أو على المستوى الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية ، وما يمكن ملاحظته أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف على المدى الطويل والقصير تحاول مجملها إلى توجيه أو تحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة.

فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة أسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي فهو إذن همزة وصل بين أسعار الداخلية والخارجية. ومن أهم القرارات التي تتخذها أي دولة هو تبني سعر صرف يتماشى مع الظروف التي يمر بها أي اقتصاد دولة ما وأهداف الاقتصادية التي تسعى تحقيقها في ظل التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

ويمكن القول أن سياسة سعر الصرف تلعب دورا محوري فلها أدوات عدة يمكن استعمالها لعلاج أزمات و التقليل من المخاطر و ما نلاحظه اليوم على السياسة هو توجيهها نحو أشكال التعويم و الاتحادات النقدية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأساسية التي تتم بها أغلب المعاملات التجارية في العالم، كما أنه عملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم وبالإضافة إلى أنه عملة دفع لأغلب المعاملات البترولية.

ومن اعتماد الأورو في بداية 1999 أخذت العملة الأوربية الموحدة مكانة دولية على حساب الدولار، وهو الاتجاه الذي دعم أكثر بعد الأزمة المالية 2008 الناتجة عن انفجار قضية الرهن العقاري في و.م.أ، وعلماً أن الإقتصاد العالمي يتأثر سلباً بتراجع قيمة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الارتكازية التي يرتكز عليها النظام النقدي الدولي.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بدراسة كل من الدولار والأورو وذلك عن طريق المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة الدولار والأورو في الإقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: الدولار والأورو وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي.

المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على الإقتصاد العالمي.

المبحث الأول: مكانة الدولار والأورو في الإقتصاد الدولي

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم ويظهر ذلك أنه أكثر العملات استعمالاً في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النقد الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأوربية التي حل الأورو محلها فحسب ولكن تجاوز مركز كل عملات الدولية. ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مكانة الدولار الأمريكي والأورو في النظام النقدي الدولي (الإقتصاد العالمي).

المطلب الأول: النظام النقدي الدولي من قاعدة الذهب إلى قاعدة التعويم المدار

بعد ظهور النقود وقيامها بالوظائف الأساسية أصبح من الضروري لكل دولة أن تتدخل للإشراف على نظامها النقدي وفقاً للنمو والمصلحة التي تراها وهذا على المستوى الداخلي للدولة، أما على المستوى الدولي فإننا نجد أن الأمر لا يختلف فالنقود تدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في بين الدول ولذلك فإنه لا بد من وجود نظام نقدي عالمي كفاء تكون مهمته الأساسية تسهيل وتنظيم هذه العمليات أي عمليات التبادل الدولية.

أولاً: تعريف النظام النقدي الدولي

يشير النظام النقدي الدولي إلى مجموعة القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية¹.

1- صبحي تادريس قريصة: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984

كما يعرف على أنه هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية وتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعدد الأطراف¹.

ثانياً: مراحل النظام النقدي الدولي

عرف النظام النقدي الدولي مراحل عدة ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ميزت هذه المراحل والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- مرحلة قاعدة الذهب : منذ بداية القرن التاسع عشر ارتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على قاعدة الذهب واستمر العمل هذه القاعدة إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص (أوقية ذهب = 20,67 دولار أمريكي)².

2- مرحلة قاعدة الصرف بالذهب : نظراً للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية والتي صاحبها تحركات كبيرة للتدفقات النقدية والمالية بين الدول بعد الحرب العالمية الأولى والتي تتطلب سيولة نقدية كافية وهو ما لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه بالذهب وأدركت القوى النقدية العالمية حتمية إعادة النظام النقدي الدولي وذلك بإعادة الاعتبار للذهب حتى يصبح أساس المعاملات، ولهذا واجهت هذه القوى مشكلة ندرة الذهب.

تقوم هذه الآلية على خروج غير مباشر على نظام قاعدة الذهب حيث تكون الوحدة النقدية فيه غير قابلة للتحويل إلى الذهب ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالذهب (قابلة للتحويل إلى الذهب).

وبذلك تلعب دور وسيط بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب³.

1- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 161.

2- مدحت صادق، المرجع السابق، ص 28.

3- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسين: النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية

3- نظام بريتون وودز : كان نتيجة لما حصل في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات وما قامت به الدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادراتها التقليل من وارداتها دون النظر إلى الاختلالات التي تتجم عن العلاقات الاقتصادية الدولية والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي، بحيث أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ورأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن تعملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب¹.

4-قاعدة التعويم المدار:

منذ سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف هذه القاعدة التي فرضت نفسها.

وفقاً لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، وهكذا انتهى الأمر إلى تحرك صندوق النقد الدولي في اتجاه إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم التوصل إلى اتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية " جامايكا".

والذي دخل حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصل على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية 60% من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق ؛ انعقد مؤتمر جامايكا في جانفي 1976 أين لمح الصندوق النقد الدولي بنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم.

1- مدحت صادق، مرجع سابق، ص 28.

المطلب الثاني: الدولار العملة الدولية الرئيسية للنظام النقدي الدولي العالمي

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية.

أولاً: موقع الدولار في الأنظمة النقدية

يشتمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة كما تشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود وإعدامها بالإضافة إلى كل قوانين وأنظمة وتعليمات وإجراءات منظمة لعملية خلق النقود وإعدامها¹، وقد عرف العام تاريخياً عدة نظم نقدية مختلفة وهي:

❖ ارتباط بقاعدة الذهب الدولي خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20.

❖ نظام بريتون وودز واستمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات.

❖ نظام حرية الصرف الذي بني على نظام بريتون وودز².

1-تسوية المدفوعات في ظل نظام قاعدة الذهب

لقد لعب نظام قاعدة الذهب دور فعال وبارز في تحقيق التنسيق النقدي بين الدول باعتبار أن الذهب وسيط عالمي في المبادلات فهو يتمتع بصفة العمومية والقبول التام بين الاقتصادات المختلفة ففي إطار هذا النظام كانت عملات الدول تتساوى بالذهب نتيجة استخدامه كنقد في تسوية المدفوعات الدولية، كما أسهم الذهب في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود وعلى تحقيق التوازن والاستقرار النقدي بين نمو النشاط الاقتصادي الداخلي والمبادلات الخارجية بالإضافة إلى تثبيته لأسعار الصرف بين عملات الدول.

1-رشاد العصار و رياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 29.

2- زينب حسين عوض الله: الإقتصاد الدولي نظرية عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998

وقد ساهم نظام قاعدة الذهب العملة الإسترلينية بسبب الدور الذي أدته بريطانيا في المبادلات التجارية الدولية نظرا إلى قوة نموها الإقتصادي الذي مكنها من السيطرة على الإقتصاد العالمي.

غير أن هذا النمو تراجع نتيجة الحرب العالمية الأولى، فخر الإسترليني مكانته لصالح الدولار الذي حافظ على ارتباطه بالذهب نتيجة المعدلات المرتفعة لنمو الإقتصاد الأمريكي الذي استفاد من عدم دخوله الحرب، وكذا من ضخامة إنتاجه، فحقق فائضا كبيرا في ميزان مدفوعاته، ونتج من هذه الزيادة - في حجم الاحتياطي الذهبي - تعاضم كمية النقود الدولارية في التداول¹.

وقد انهار النظام النقدي على قاعدة الذهب لأسباب عديدة من أهمها :

- جمود نظام الذهب.
- وعدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا.
- النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية (تعويضات الحرب).
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية.
- اتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب.

2-تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي " بريتون وودز "

لقد خرج مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في ولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 ، بالمواصفات الأساسية التالية :

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.
- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11% .

1- بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان

✚ تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزا هيكليا في ميزان مدفوعاتها بنسبة 10% .

ومن هذا المنطلق كانت الدول تعالج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه بعملات الدول الأخرى في إطار حقوق السحب العادية، عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الأعضاء التي تحتاج إليها مقابل الذهب أو بعض العملات الأساسية كالدولار أو بمقدار من عملتها، وتفرض على الدولة شروطا عند حد معين من هذه المسحوبات ولم تكن تعتبر هذه الأخيرة قروضا أو إعانات، وإنما تمثل سحبا من حصة الدولة في الصندوق، وذلك لمواجهة العجز القصير الأمد في موازين المدفوعات، أما إذا كان عدم التوازن ذا طبيعة هيكلية فقد كان يتم تعديل أسعار الصرف عن طريق رفع قيمة العملة أو تخفيضها¹.

وكان على نظام "بروتن وودز" توفير احتياطات دولية كافية للحفاظ على أسعار الصرف الرسمية، غير أنه تبين بعد ذلك أن تلك هي المشكلة الحساسة في هذا النظام، ونظرا إلى أن الدولار كان احتياطي دولي من خلال ربط باقي العملات به، على اعتبار أنه كان مربوطاً بالذهب، فإن جزءاً كبيراً من هذه الدولارات كان يحتفظ بها بوصفها احتياطاً دولياً، ولكن كانت تستخدم لتغطية الإصدار النقدي لمختلف العملات.

ثانياً: سيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي بريتون وودز

لقد سجلت الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1946-1949 فائضا منتظما، ويعود ذلك إلى الطلب الأوربي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال، وفي نهاية الأربعينات كانت الدول الأوربية على طريقها للانتعاش الاقتصادي فبدأت فوائض أمريكا في التناقص التدريجي وتحول فائض ميزان المدفوعات

1- رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، "مجلة عالم المعرفة"، العدد 118، الكويت، أكتوبر 1987، ص 133.

الإجمالي إلى عجز خاصة في 1951، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى ازدهار الإقتصاد الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة¹.
وأما بالنسبة للدول التي تزيد احتياطياتها من الدولار فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم، ومن هنا أصبح الإقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي، وبالأخص أن و.م.أ وسعت من استثماراتها الخارجية من خلال السياسة الاقتصادية التي انتهجتها من التزام تحويل الدولار إلى ذهب نتيجة الأهمية النسبية الكبيرة التي تحتلها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي وقد استمر تسجيل العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزن الذهب الأمريكي، عندما بدأت أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق خاصة نتيجة ارتفاع معدلات تحويل الدولارات إلى ذهب ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء المضاربي، فتدخلت الدول الصناعية في إطار ما عرف بمجمع الذهب، في نهاية السنة نفسها للدفاع وحماية السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار اتفاقية بريتون وودز ب 35 دولار للأوقية، فراجع انخفاض الدولار مقابل الذهب وانسحب المضاربون مؤقتاً.

إلا أن استحالة تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب انتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عملت هذه الأخيرة بصفة عادية نظير وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة.
ومع تزايد الضغط على تنفيذ التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب وعجز ميزان مدفوعاتها وانخفاض المخزون الذهبي الرسمي وذلك في سنة 1971، مما جعل الحكومة الأمريكية على اتخاذ القرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل

1- محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة في التنمية العربية، "مجلة عالم المعرفة"، العدد 16، الكويت

دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، فكان ذلك بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بيرتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب¹.

المطلب الثالث: الأورو العملة الأوروبية الموحدة

تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، ونظراً لوجود نظام بریتون وودز لم تتحس الدول الأوروبية إلى إقامة نظام خاص بها إلا أنه ومع انهيار نظام بریتون وودز واشتداد الاختلالات النقدية الدولية سارعت الدول الأوروبية إلى تجسيد مشروع الوحدة النقدية.

أولاً: تطور النظام النقدي الأوروبي

يتضح مما سبق أنه مع انهيار نظام بریتون وودز وإذ زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة 10% في فيفري 1971 ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت "الثعبان النقدي الأوروبي" ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديلور وأخيراً اتفاقية ماستريخت².

1- نظام الثعبان النقدي :

لقد نشأ هذا النظام للحفاظ على هامش التقلبات ملزم بين العملات الأوروبية ونظراً للوضع الجديد، قررت مجموعة من ست دول أوروبية العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها وتحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات في أسعار صرف العملات، الواحدة اتجاه الأخرى بحدود 2,25% على جانبي السعر المركزي الاسمي المباشر لكل عملة اتجاه الأخرى.

1- وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 80.

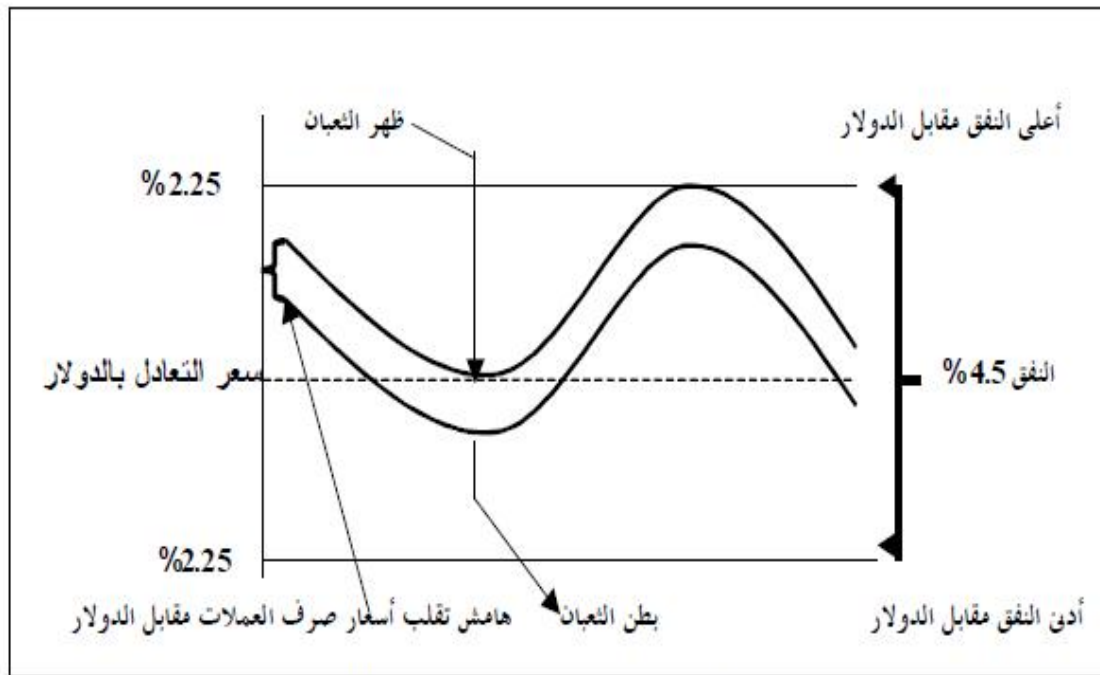
2- لقمان معزوز وشريف بودري: المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، "مجلة

الباحث"، العدد09، جامعة الشلف، 2011، ص 04.

وتسمى التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية اتجاه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات اتجاه الدولار بـ "الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق" ، وقد عمل هذا الترتيب على تقليص الحد الأقصى للتقلبات في أي وقت كان بين أسعار صرف عملتين من عملات المجموعة الأوروبية مقومة بالدولار، وهو ما يعرف بالثعبان.

فالثعبان يتمثل في سعري أقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (أعلى الثعبان)، أما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب أسفل الثعبان)، وفي حالة عدم التدخل بواسطة الدولار ضمن حدود التقلبات المتفق عليها فإن وضع الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق واتساعه يتقرران بتأثير قوى السوق ضمن حدود يتفق عليها¹.

الشكل رقم (1-2) كيفية عمل نظام الثعبان النقدي



المصدر: مدحت صادق، مرجع سابق، ص 74.

1-فاطمة الزهراء خبازي: المنافسة بين الأورو ودولار، طبعة 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 259.

وعلى العموم، لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلا نتيجة اضطراب رأس المال الأوروبية بسبب تدهور أسعار صرف .

2 - النظام النقدي الأوروبي:

تعود الإرهاصات المبكرة للنظام النقدي الأوروبي إلى إعلان روما في عام 1957 التي انبثقت منه السوق الأوروبية المشتركة وبعده بعام تكون ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكبير للدول الأوروبية على إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطار سياسيا واقتصاديا يوحدتها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، مما يستلزم خلق نظام نقدي أوروبي قادر وقوي.

انعقاد اجتماع بروكسل عام 1978 توج بإقامة نظام نقدي أوروبي ودخل حيز التنفيذ عام

1979 انتمت إليه كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا، وقد انطوى هذا النظام على

المبادئ الرئيسية التالية :

➤ الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية (ECU) في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، وتتحدد نسبة تمثيل عملة كل دولة في السلة على حجم ناتجها الوطني الإجمالي وحجم تجارتها الخارجية مع باقي الدول الأعضاء، ويتم تغيير الأوزان الدورية لعملات الدول الأعضاء في حالة التقلبات في أسعار العملة بحدود 25% أو أكثر.

➤ استخدام وحدة النقد الأوروبية كأساس للتعامل النقدي، ومع السماح به امش للتغير في

سعر العملة بحدود - 2,25%، ويمكن إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية

➤ للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش

المسموح به.

➤ تعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة¹.

3-تقرير ديلور:

أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء وحكومات دول المجموعة الأوروبية عام 1988، لجنة برئاسة جاك ديلور، وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء مهمتها الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي للجنة وللوصول لهذه الغاية :

❖ إنجاز ما تبقى من خطوات التعاون والتنسيق لاستكمال إقامة السوق الأوروبية

الموحدة، وإقامة سوق موحدة للخدمات المالية ومن ثم إقامة منطقة مالية موحدة.

❖ الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية عبر المزيد من التنسيق في السياسات

الاقتصادية، مع العمل على إيجاد مؤسسة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية من خلال

توحيد السياسات النقدية لكل الدول والعمل على تقليص هوامش تحرك أسعار

الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

❖ ضرورة وجود نظام نقدي للبنوك المركزية، توكل عليه مسؤوليات تشكيل وتنفيذ

السياسات النقدية.

وبذلك كان تقرير ديلور الأساس الذي بنيت عليه اتفاقية ماستريخت².

ثانياً: معاهدة ماستريخت

كان هناك اختلاف كبير داخل الاتحاد الأوروبي خاصة بين ألمانيا وفرنسا وانجلترا وهو

تحقيق الوحدة النقدية، فهناك من يرى ضرورة تحقيق درجة معينة من التقارب

الاقتصادي في الأداء بين الدول الأعضاء أولاً كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية

1-أحمد عزي عاد: الأورو والدولار ومستقبل النظام النقدي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، (غير منشورة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 81.

2- مجدي محمود شهاب: الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية

الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 75.

الاقتصادية ومن جهة أخرى هناك من يرى أن تحقيق الوحدة الاقتصادية سوف يؤدي إلى تقارب مستويات الأداء والنمو للدول الأعضاء ولكن اتفاقية ماستريخت وضعت نهاية لهذا الخلاف.

1- معايير اتفاقية ماستريخت:

- ✚ أن لا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الخام.
- ✚ أن لا تتجاوز نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الخام .
- ✚ أن لا يتجاوز التضخم 1.5% فوق المتوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي.
- ✚ أن لا يتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل أكثر من 2% عن مثيله في الدول الثلاثة السابقة الإشارة إليها¹.

وعلى الدول المشاركة في العملة الجديدة أن تكون قد انضمت إلى نظام سعر الصرف الأوروبي قبل سنتين على الأقل.

2- أهمية معايير اتفاقية ماستريخت:

- يضمن معيار استقرار سعر الصرف عدم انحراف الدولة العضو عن الاتجاه الأوروبي، لأن المناخ التنافسي بين الدول يمكن أن يتعرض للمخاطر (مثل التضخم).
- يعتبر تلبية معيار سعر الفائدة نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار طويل الأجل وتنفيذ سياسات التوافق.
- يحول الالتزام بمعيار سعر الصرف دون سوء استخدام الدول له كعامل تنافسي مصطنع.
- يحول معيار العجز السنوي وحجم الدين العام المتراكم، دون زعزعة الاستقرار الذي تحققه دول أعضاء أخرى من خلال سياسات إنفاق غير صارمة².

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 56.

2- نبيل علي: صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية، "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحث العلمية"، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، سورية، 2007/04/26، ص 120.

المبحث الثاني: الدولار والأورو وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

إن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة لحد ما لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على استخدام الأورو والدولار كعملة دولية

في ظل الاختلالات النقدية التي شهدتها فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين سارعت الدول الأوربية إلى إنشاء عملة موحدة أوربية مكونة من سلة من العملات لمجموعة من الدول، لها وزنها في الإقتصاد العالمي بعكس الدولار الذي ظهر كعملة وطنية وقفز بسرعة إلى عملة دولية.

أولاً: العوامل المؤثرة في استخدام الدولار كعملة دولية

هناك عدة عوامل يجب توافرها في العملة حتى تستخدم دولياً وهي:

1- **توفر الثقة في قيمة العملة:** وتعني أن تتمتع عملة بقيمة وسعر صرف مستقرين ويكون ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في البلد المصدر للعملة، وهو ما يمكن المتعاملين من معرفة قيمة العملة إزاء العملات الأخرى دون الحاجة إلى إجراء تحريات لمعرفة التغيرات المستقبلية للعملة¹.

1- سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية

2- ضرورة توفر الثقة في الاستقرار السياسي للبلد المصدر للعملة:

وتعتبر الولايات المتحدة الأكثر استقراراً، سواء في الداخل لغياب حركات التحرر أو على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية لا تجراً أي دولة أخرى على الاعتداء عليها واعتبر أن أحداث 11 سبتمبر إحدى العوامل التي بدأت في هز عرش الدولار على المستوى العالمي.

3- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة:

من حيث الحجم الاقتصادي وحصته من التجارة الدولية، فكلما كان حجم التجارة أكبر كلما كان التعامل بالعملة كبيراً، أي دول منطقة الأورو مجتمعة تمثل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ الناتج الداخلي لدول الأورو 22% من الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 1997 بمقابل 27% للولايات المتحدة الأمريكية.

4- توفير البلد المصدر للعملة على الأسواق المالية المتحررة والواسعة والعميقة:

وتعني حصوله على أدوات مالية متعددة، حيث تساهم في زيادة الطلب على عملة البلد الاستثمار، ولدى الولايات المتحدة أكبر الأسواق المالية في العالم، فرسمة أسواقها للأوراق المالية توازي تقريباً مجموع رسمة أسواق الأوراق المالية للدول السبعة الأكثر غنى في العالم مجتمعة¹.

وعموماً فإن اختيار العملة في المبادلات التجارية يكون حسب:

❖ صفة السلعة والخدمات التجارية.

❖ خصائص الدول الأطراف المعنية بالمبادلات.

❖ الاستقرار النقدي للدول الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مجموعة من القواعد في

المفاوضات الدولية.

1- جورج تافلاس: الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو، "مجلة التمويل والتنمية"، العدد 02، جوان 1998

ثانياً: العوامل المؤثرة على استخدام الأورو كعملة دولية

هناك عدة عوامل ساهمت في استخدام الأورو كعملة دولية نذكر منها:

1- حجم الانفتاح الاقتصادي:

فكلما كبر حجم الإقتصاد وزادت ديناميكية، زاد التأثير الإقتصادي العالمي المحتمل الذي يمارسه إذ أن الحجم والانفتاح الإقتصادي العالمي يرتبطان ارتباطاً كبيراً بتدفقات رأس المال والتجارة.

إن منطقة الأورو بعدد سكانها المقدر عام 2009 بحوالي 329.1 مليون نسمة والأكبر من سكان الولايات المتحدة الأمريكية المقدر عددهم بحوالي 307.5 نسمة عام 2009 واقتصادها الإجمالي المفتوح نسبياً والذي يكاد يناهز الإقتصاد الأمريكي المؤهل لفرض دور دولي رئيسي للأورو .

وأن النمو الإقتصادي في منطقة الأورو يختلف عن مثيله في باقي دول العالم ولم يبلغ متوسطه سوى 1.4% خلال فترة 2003-2004، وسيعزز ارتفاع النمو الإقتصادي جاذبية لمنطقة الأورو كمقصد للاستثمار إلى الثقة في اقتصاديات دول منطقة الأورو.

2- استقرار الأسعار وسعر الصرف:

فكلما زاد استقرار الأسعار وسعر الصرف في الدولة المصدرة للعملة كلما انخفضت تكلفة مخاطر الأسواق المالية وارتفعت درجة الثقة.

وباعتبار الأسواق المالية الأوربية ولم تتكامل بصورة تامة بعد، ولا تزال أسواق الأوراق المالية للديون وتمويل التجزئة لم تصل بعد إلى المطلوب، كما أن أسواق الأوراق المالية وأسواق الأسهم الوطنية غير متجانسة بالدرجة الكافية، وما زالت عدة عقبات أمام تحقيق تكامل أكبر للسوق المالي منها:

(النظرة القانونية، نظم المقاصة وتسوية الأوراق المالية) تختلف من دولة إلى أخرى ونتيجة لذلك تختلف الأعراف الخاصة بالمحاسبة وأداء الأعمال الأخرى وترتفع تكاليف المعاملات عبر الحدود نسبياً¹.

المطلب الثاني : المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار دولياً

يمكن المقارنة بين استخدام الأورو كعملة دولية وبين استخدام الدولار، فنحو ثلث الدول التي تربط عملاتها بعملة أخرى تستخدم الأورو كعملة تثبيت وتشمل في الغالب دولاً غير أعضاء في منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي أو التي يحتمل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، وتستخدم معظم دول الثلثين الباقية - في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية - الدولار كعملة تثبيت وبمراجعة هذا في نهاية عام 2009 نجد أن احتياطات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطات الرسمية بالنقد الأجنبي المعرف تكوين عملاتها². والجدول (1-2) يبين ذلك.

الجدول رقم (1-2): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية

للعملات الأجنبية 1999-2009

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار الأمريكي	71.0	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9	66.9	65.5	64.1	64.1	62.2
الأورو الأوروبي	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8	24.0	25.1	26.3	26.4	27.3
باقي العملات	11.9	10.6	9.3	9.1	8.9	9.3	9.1	9.4	9.6	9.5	10.5

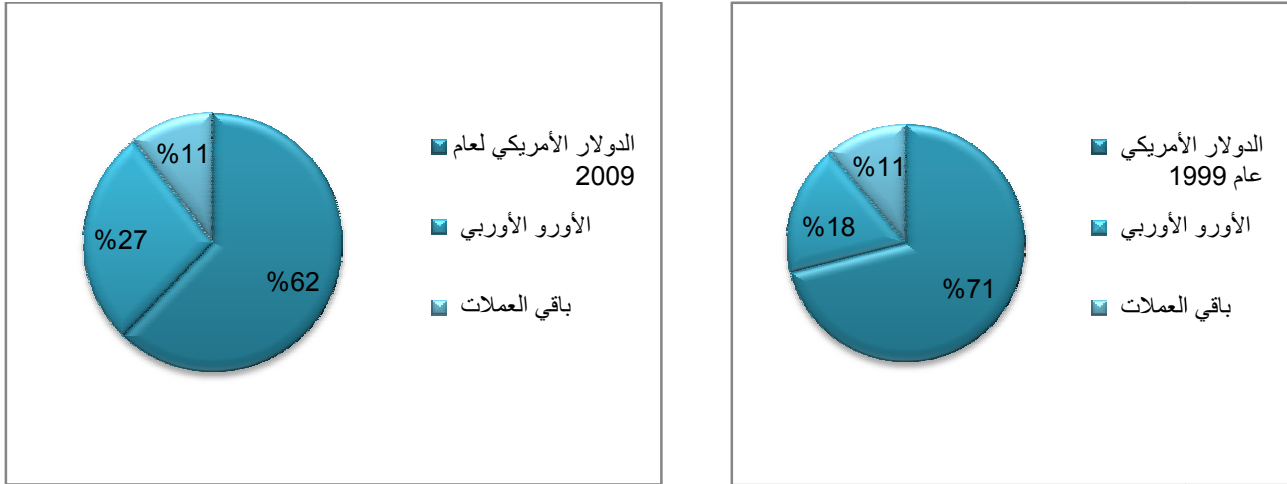
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصدر:

International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010

1- أكسل بيرتوس وآخرون: اليورو الأكثر عالمية دائماً، " مجلة التمويل والتنمية "، صندوق النقد الدولي، المجلد 44 العدد 01، مارس 2007، ص 46.

2- أحمد عزي، مرجع سابق، ص 85

الشكل رقم (2-2): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية للعملات الأجنبية 1999-2009



المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1)

تشكل العملات الارتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطيات الدولية، وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار نظام بريتون وودز عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية، وتأتي الصين في المركز الأول بين دول الاحتياط الكبرى من الدولار حيث بلغ عام 2009 قيمة تريليوني دولار.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط والدول العربية من أكثر الدول التي تحتفظ بالاحتياطي من الدولار في العالم فالاحتياطي الرسمي الدولي من الدولار يتركز في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث وصل في عام 2009 إلى حوالي 4,6 تريليون دولار أمريكي، وتأتي أمريكا اللاتينية في المركز الثاني بحوالي 3,8 تريليون دولار، ثم بعد ذلك باقي دول آسيا دون الصين¹، ويظهر الجدول (2-1) أن نصيب الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية

1- خالد حنفي وآخرون: النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية رؤية عربية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان

انخفض من 71,0% في العام 1999 إلى 62,2% في العام 2009 ، ومن 74,2% إلى 58,5% على التوالي في البلدان النامية.

وتظهر البيانات الواردة في الشكل (2-2) زيادة في دور الأورو من 17,9% عام 1999 إلى 27,3% عام 2009 في الاحتياطيات الدولية، ومن 17,5% إلى 30,1% ومن 18,0% إلى 24,8% في الدول النامية والدول الصناعية على التوالي لنفس الفترة وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية.

مما تقدم سابقاً، فإنه يدل على أن مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم تهبط تدريجياً بينما ترتفع مكانة الأورو باستمرار وفي الوقت نفسه فإن ازدياد الأورو تماسكا كلياً أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى الأورو تدريجياً، وجاءت الأزمة المالية العالمية 2008 حسب الاقتصادي بسام الحجار لتسجل مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو وبالإمكان تفسير قوة الأورو أمام الدولار إلى العوامل التالية:

-التباطؤ في الإقتصاد الأمريكي، حيث لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة مقابل بنوك مركزية الأوروبي والياباني، وبسبب تراجع النمو الإقتصادي الأمريكي من نسب 1,9% إلى 0,7% في بداية العام 2001 عمد البنك المركزي الأمريكي إلى خفض الفائدة على الدولار من 6,5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض وتفادياً لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3,75% لتصبح أقل من مستواها في أوربا، وواصل البنك الفدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من العام 2003 لتحت على نسبة 1% أدنى مستوى له¹.

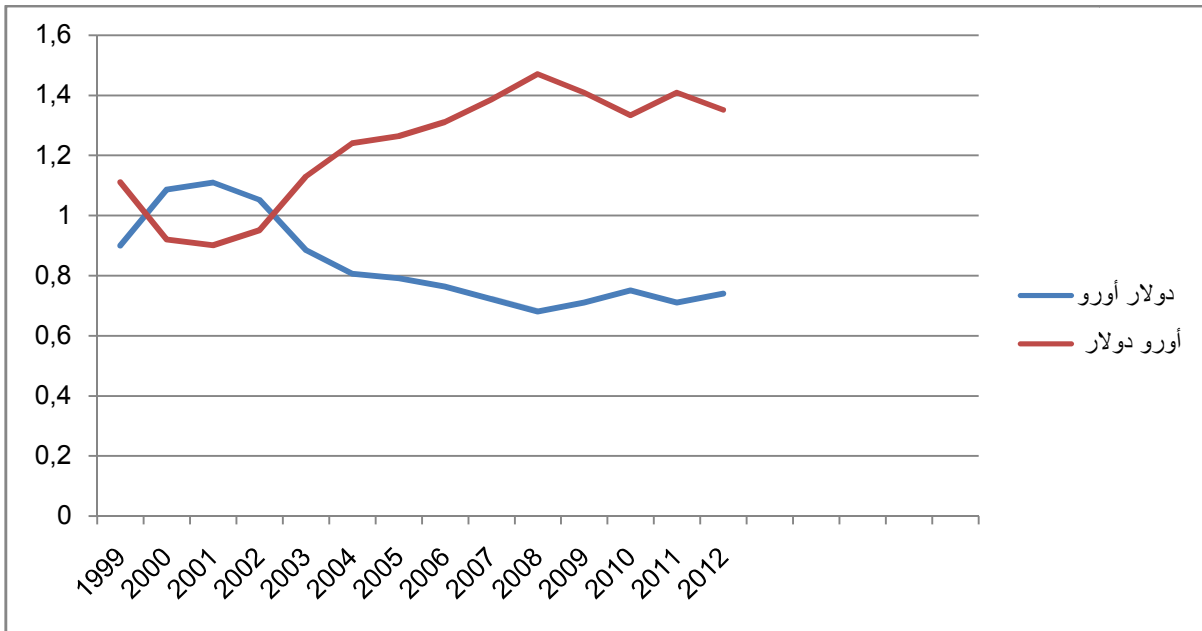
-وفي جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5,7% ثم لتعاود انخفاضها من جديد وبدءاً من العام 2007 إلى 5,02% لتصل عام 2008 إلى 1,98% هذا في الوقت الذي سجلت

1- اتحاد المصارف العربية: النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2007 ، ص28

فيه الفائدة الأوروبية ارتفعا من 2,11% في العام 2002 إلى 4,28% في العام 2007 ولتشكل 4,86% عام 2008¹.

-إقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الأورو وذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام الأورو كما يوضحه الشكل (2-3).

الشكل رقم (2-3): متوسط سعر الصرف المتبادل بين الأورو والدولار 1999-2012



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المصدر

United Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2011

1-بسام الحجار: نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص56.

إن تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم عجز الموازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 157,8 مليار دولار عام 2002 إلى 1412,7 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1555,6 مليار دولار عام 2010 والجدول (2-2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-2): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي 1999-2010

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الموازنة الأمريكية	125.6	236.2	128.2	157.8-	377.6-	412.7-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة	318.3-	248.2-	160.7-	458.6-	1412.7-	1555.6-

المصدر : أحمد عزي عاد، مرجع سابق، ص 90.

فالارتفاع المستمر لعجز الموازنة الأمريكية ابتداءً من عام 2002 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج، وقد بلغ الدين العام الأمريكي 11,875 تريليون دولار عام 2009 ليرتفع إلى 13,786 تريليون دولار عام 2012 .

أيضا من الأسباب التي تفسر قوة الأورو أمام الدولار، تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي* الأولى بقيمة 1,25 تريليون دولار عام 2008¹ والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010 وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الولايات المتحدة من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون أن يؤثر ايجابيا على حجم الصادرات الأمريكية .

1- ماريك بيلكا: أوروبا في شدة، "مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد 02 ، جوان 2009 ص08 .

المطلب الثالث : الأورو يواجه الدولار والتحديات التي تعيق الأورو في احتلال مكانة الدولار .

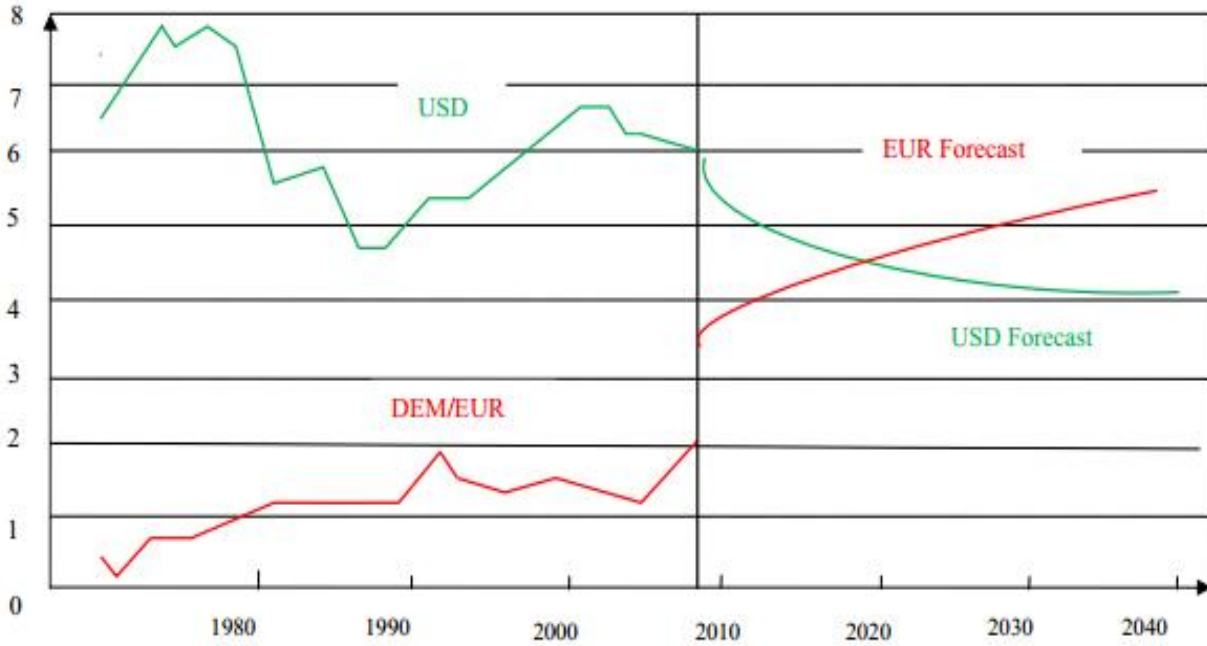
أولاً: الأورو يواجه الدولار

وبعد مرور فترة معتبرة على ميلاد الأورو، فإنه حقق مكانة في الإقتصاد لعالمي و شكل الأورو نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن القول أن الأورو حقق هدفه لدفع عملية التكامل وارتفعت مكانة الأورو الدولية باستمرار وتساعد سعر صرفه الكلي مقابل الدولار الأمريكي. وتشير دراسة لجيفري فرنكل يتنبأ فيها بأن الأورو سوف يحل محل الدولار كعملة احتياط عالمية خلال عشر سنوات، ومن وجهة نظره فإن الأورو سوف يتجاوز الدولار لأول مرة في عام 2015 من حيث الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية في العالم، فنتبؤ فرنكل مرتبط بدراسة كان قد قام بها هو وشين متري عام 2008 وقد توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال تحليل محددات الطلب على الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي والتي يحتل فيها الدولار المركز الأول وبناء على نتائج النموذج القياسي تم وضع عدة سيناريوهات للعلاقة بين الدولار والأورو حتى عام 2040.

ويعول فرنكل في دراسته على الدروس التاريخية المستفادة من العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني، حيث أنه على الرغم من تجاوز الإقتصاد الأمريكي للإقتصاد البريطاني من حيث الحجم فإن الدولار لم يتجاوز الإسترليني إلا في حالات نادرة أي أن هناك فترات تأخير يمكن أيضا أن تتكرر في العلاقة بين الدولار والأورو حسب فرنكل والشكل (2-4) يوضح الدراسة التي قام بها جيفري فرنكل وشين متري¹.

¹- لقمان معزوز وشريف بودري، المرجع السابق، ص 08.

الشكل رقم (2-4): استخدام الدولار والأورو في الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي



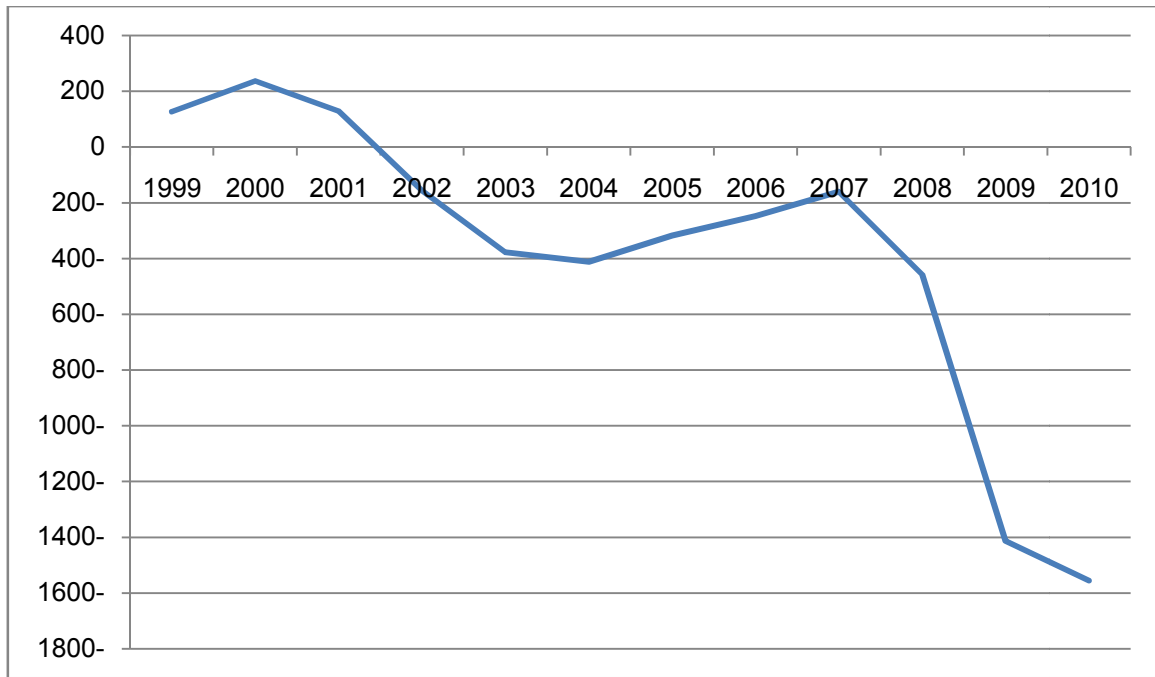
Source: Jeffrey A. Frankel and Menzie Chinn, the Euro May over the Next 15 Years Surpass the Dollar as Leading International Currency, April 2008, p1

ويرى الاقتصادي محمد إبراهيم السقا أن استشهدا فرنكل بتكرار العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني ليس في محله تماماً، والحجة في ذلك أن صعود الدولار كعملة دولية في ذلك الوقت كان لظروف عالمية أملت أن يحتل الدولار مكانة العملة الدولية في ظل عدم قدرة العالم العودة لنظام الذهب، وفي وقت لم تكن هناك عملة احتياط دولية أصلاً، في حين كان الدور العالمي للإسترليني قد انتهى بنهاية العشرينيات من القرن العشرين تقريباً، ولذلك أجمعت الدول المؤتمرة في بريتون وودز على ضرورة العودة لنظام الذهب من خلال الدولار الأمريكي، أي استخدامه في احتياطات البنوك المركزية

للعالم بدلا من الذهب على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتحويل هذه الدولارات إلى ذهب عند حاجتها لذلك¹.

أما الحجة الثانية فهي أن دول العالم في الماضي كانت مستعدة لدفع التكلفة المالية اللازمة للحيلولة دون تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، إلا أنه ومنذ عام 2001 فقدت الولايات المتحدة جانبا كبيرا من التعاطف الدولي حول شرعية ما تقوم به من عمليات عسكرية خارج حدودها ومن ثم لم تجد من يقدم الدعم لميزانها التجاري الذي استمر رصيده في العجز لعقود والشكل (2-5) يوضح ذلك في مقابل ما أسمته حربها على الإرهاب وهو ما يمهد لتراجع دور الدولار عالميا في ظل العجز المتفاقم للميزان التجاري الأمريكي.

الشكل رقم (2-5): رصيد الميزان التجاري الأمريكي 1990-2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات جدول الموازنة

1- البنك الدولي: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2009، ص 42.

من ناحية أخرى، فإن آخر البيانات المتاحة عن احتياطات النقد الأجنبي لدول العالم وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي والمعروضة سابقا تشير إلى أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن الدولار مازال المكون الأول لاحتياطات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة التي يمر بها الإقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، فإن الدولار الأمريكي لم يشهد ذلك الهبوط الحاد في الطلب مثلما تتوقع دراسة فرنكل وم تري.

ثانياً: التحديات التي تعيق الأورو عن احتلال مكانة الدولار

هنالك عديد من مشاكل وصعاب الكبيرة التي تواجه الأورو والتي تؤثر على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكان الدولار وأهمها :

1- اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو :

إن طبيعة عملة الأورو هي العقبة الكبرى التي تعيقه عن احتلال مكانة الدولار كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الإقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسئول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلا تماما وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأورو بما يقارب 20 % في السنة الأولى من

صدوره عام 1999 ، ولكنه حقق استقرارا نسبيا نوعا ما وعاود الصعود مجددا على نحو لافت للنظر¹.

2- الثقل السياسي والعسكري الأمريكي :

ويقصد بذلك أنه هناك عامل يتميز به الدولار من الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الإقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار ومن ورائه الإقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحديا للأورو.

3- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو :

من بين التحديات التي تعيق الأورو عن احتلال مكانة الدولار هي ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة.

4- السياسات الاقتصادية الأمريكية :

تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض

1- أحمد عزي عاد، مرجع سابق، ص 94.

الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعماً للدولار أمام الأورو.

5- الأزمة المالية العالمية لعام 2008 :

إن شرارة الأزمة بدأت منتصف عام 2007 وطفقت للسطح عام 2008 وهي ناتجة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الإقتصاد العالمي بالركود¹، وأثرت تأثيراً كبيراً على الإقتصاد الأمريكي ومؤسساته المالية والاقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوماً ولسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيعة أعضاء جدد وملغيا الحواجز التي تقسم كيانه ومحققاً ازدهاراً متزايداً، وهذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة الأورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة².

فقد تأثر الإقتصاد الأوروبي عموماً واقتصاد منطقة الأورو خصوصاً، حيث انخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7,1% عام 2007 إلى 4,2% عام 2008³ وانعكس هذا التراجع في معدل النمو على معدل البطالة بالارتفاع، وهو ما دفع قادة منطقة الأورو إلى تبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف⁴ كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة

1- لقمان معزوز وشريف بودري، مرجع سابق، ص 09.

2- ماريك بيلكا، المرجع السابق، ص 08.

3- تقرير البنك الدولي، 2009، ص 42.

4- محمد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية مداخله مقدمة لمؤتمر حول:

"الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13

و 14 مارس 2009، ص 18.

مقدمًا الدعم المالي للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضجر من العواقب الناتجة عن الأزمة وعمل على تقديم المشورة السياسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف¹.

6- أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010 :

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010 ، حينما دفعت كلا من اليونان آيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008².

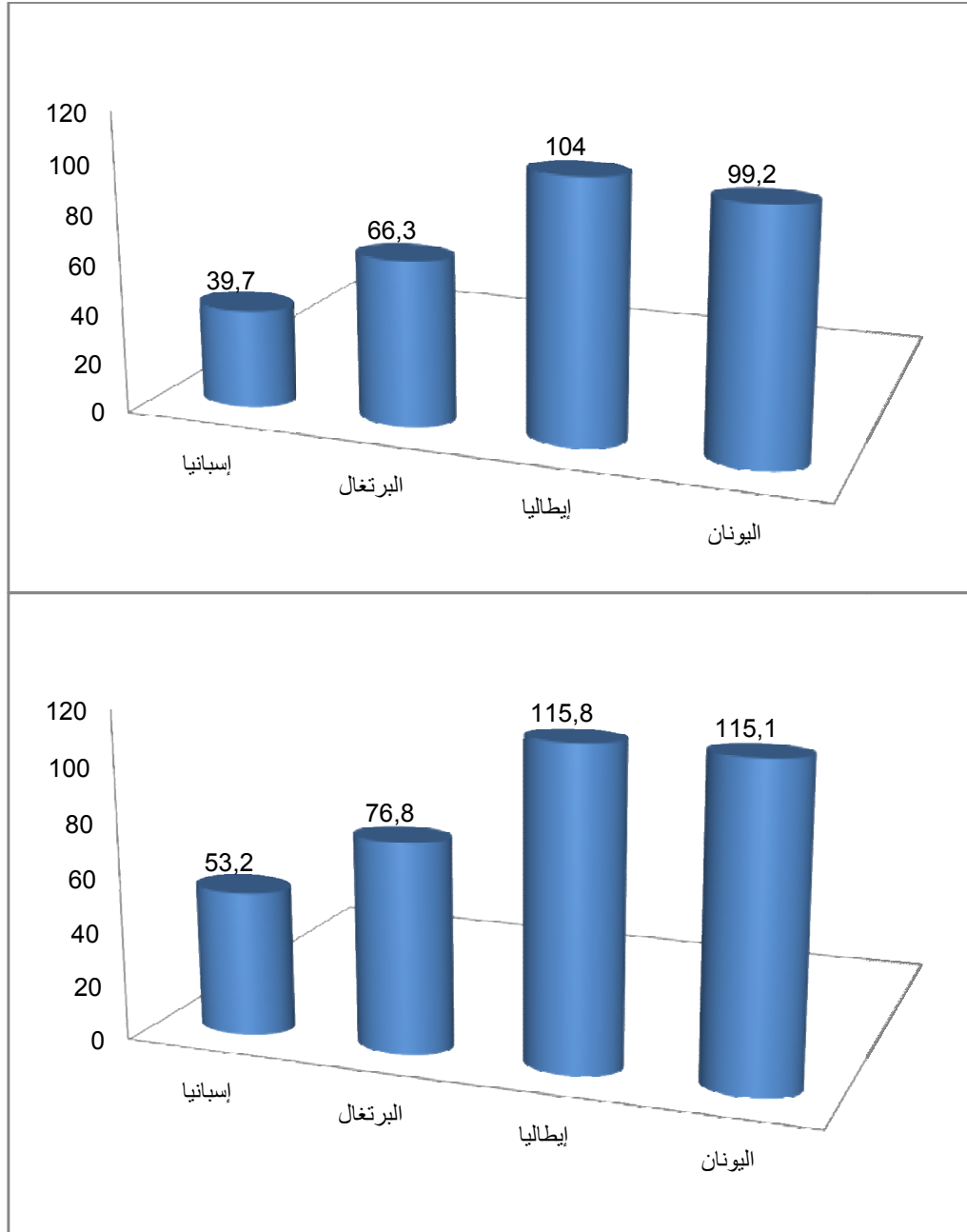
ففي ماي عام 2010 اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان المثقلة بالديون قرضًا بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وفي الشهر نفسه أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو، والأمر نفسه وقع مع آيرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي والصندوق بتقديم قرض بقيمة 85 مليار أورو مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة 27 ؛ وقد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها البرتغال واسبانيا وإيطاليا في ظل تفاقم ديونها كما يوضحه الشكل (2-6)، متجاوزة بذلك أحد معايير اتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60 % كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل وفي بعض الحالات وصلت فروق أسعار

1 - جين بيزاني وفيري: إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي، "مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 العدد 01، مارس 2009، ص 12.

2- باري ايشنجرين: اختبار اجهاد اليورو، "مجلة التمويل والتنمية"، المجلد 46، جوان 2009، ص 19.

الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيرًا المستويات العادية لها¹.

الشكل رقم (2-6): الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو 2008-2009



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات سابقة

1- تقرير الاستقرار المالي: الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضاً للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011، ص

ومع القيام بمقارنة عامي 2008 و 2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فحسب الشكل (2-6) يشير إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من 99,2 % عام 2008 إلى 115,1% أيضاً إيطاليا عرفت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقلت من 104% إلى 115,8 % عام 2009 بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت ارتفاعاً من 66,3 % إلى 76,8 % عام 2009 ، لتأتي اسبانيا التي عرفت هي أيضاً تفاقماً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة 39,7 % عام 2008 إلى 53,2 % عام 2009.

ولعل تفاقم الديون السيادية لمنطقة الأورو يعود إلى عدة أسباب أهمها :

❖ تحمس الدول صاحبة الديون إلى استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذا تعدد تليفيق بعض المؤشرات خاصة المؤشر المتعلق بعجز الموازنة العامة وهو ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول خصوصاً عندما حان وقت؛ السداد كان الارتباك وحلت الأزمة¹.

❖ أيضاً من أسباب تفاقم الديون لهذه الدول تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية ففي إيطاليا مثلاً قامت بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار أورو لقطاع البنوك ومن دون ضمانات، وهي إجراءات قامت بها هذه الدول للحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هددت بالفعل استقرار الإقتصاد العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها والاتجاه نحو الصعود.

1- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية: الديون اليونانية وأزمة اليورو : الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19 ، جويلية 2010 ، ص 15 .

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار-الأورو على الإقتصاد العالمي

و نظرا للموقع الذي يحتله الدولار كأداة لتسوية المدفوعات بدلا من الذهب و لارتباطه بالسلع الإستراتيجية فقد أصبح يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد العالمي و قد تتكبد اقتصاديات دول العالم خسائر كبيرة عند انخفاض سعر الصرف الدولار أمام العملات الأخرى العالمية ومن أهمها الأورو.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف الدولار-الأورو على أسعار النفط والذهب
بالنظر إلى أن الدولار يعتبر المستقر للسلع الإستراتيجية ومنها النفط والذهب على المستوى العالمي يتضح جليا أن هناك انعكاسات لهذا الارتباط.

أولاً: تأثير تقلبات أسعار الصرف على الدولار أمام الأورو على أسعار النفط

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف الدولار-الأورو على أسعار النفط.

1- تأثير الدولار في أسعار النفط¹:

يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الإقتصاد العالمي، لهذا فإن الدوارة أسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الإقتصادي الأمريكي، إذ أن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من وقود، كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياجاتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة استثمارها في الإقتصاد الأمريكي، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بشكل رئيسي، حيث نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي

1- معزوز لقمان: انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية على الموازين التجارية لدول شمال افريقيا
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-
2012، ص 87.

عرضها للضغوط وهذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الأورو، وهو ما يؤدي إلى تراجع حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير.

2-العلاقة بين أسعار النفط وتقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو:

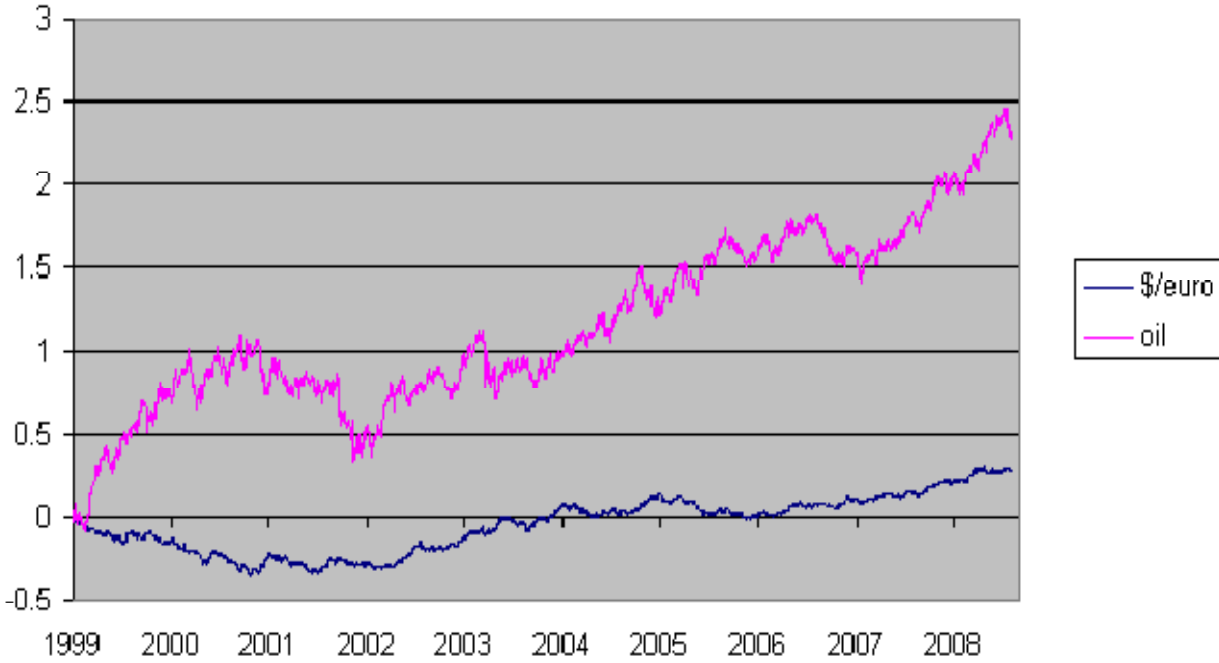
تعقد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به، كما أن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار وتراكم الدول النفطية فوائدها المالية، بعملات يحتل الدولار فيها نصيب الأسد.

وفي هذا الإطار وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها من الانخفاض أو الارتفاع باعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار وأولها النفط وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار وأسعار النفط، ولكون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الاقتصادية كما أنه لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي.

وتتصف طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية فكلما انخفض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، وذلك حسب البيانات الواردة في الشكل¹:

1- عية عبد الرحمن: دور الدولار الأمريكي في التأثير في الإقتصاد العالمي حال الدول العربية النفطية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص 14.

الشكل رقم (2-7): العلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار أمام الأورو خلال الفترة 1999-2008 (الوحدة سعر صرف الدولار أمام الأولاو دولار مقابل برميل)



المصدر: معزوز لقمان، المرجع السابق، ص 88.

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه خلال الفترة 1999-2008 انخفض سعر الصرف للدولار أمام الأورو بنسبة 50%، في حين ارتفعت أسعار النفط خلال نفس الفترة عشرة أضعاف ما كانت عليه في 1999، كما أن عام 2009 عرف ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الأورو حيث بلغ 0.7198 أورو في حين انخفضت أسعار النفط إلى ما دون 54 دولار للبرميل، وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار أمام الأورو وأسعار النفط خلال تلك الفترة، إلا أن عام 2010 شهد علاقة طردية بين المتغيرين إذ أنه مع ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الأورو حيث بلغ 0.7550 أورو وارتفعت معه

أسعار النفط لتتجاوز 80 دولار للبرميل، لذا لا يمكن التسليم المطلق للعلاقة العكسية بين المتغيرين السابقين¹.

ثانياً: تأثير تقلبات أسعار الصرف الدولار أمام الأورو على أسعار الذهب

من خلال هذه الدراسة سنحاول تحديد أثر تقلبات سعر الصرف الدولار أمام الأورو على أسعار الذهب.

1-العلاقة بين سعر صرف الدولار أمام الأورو و أسعار الذهب:

إن هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار والذهب، وهذه العلاقة العكسية لا تنطبق على الذهب فقط، وإنما أيضاً على السلع التجارية كافة في العالم، مثل النفط فالزيادة في سعر الذهب تعكس الانخفاض في قيمة الدولار، والعكس. هذه العلاقة العكسية بين الدولار والذهب تتبع من حقيقة أن الذهب أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر تغيرات معدل الصرف للعملة، حيث يمكن للمستثمرين والمتعاملين في سوق النقد الأجنبي شراء الذهب لتغطية المخاطر الناتجة من ضعف الدولار².

وفي دراسة قامت بها شركة تعمل في مجال الاستثمارات الخاصة بالمعادن النفيسة (GFMSLTD) تمت دراسة مدى قوة الارتباط بين أسعار الذهب وسعر صرف الدولار، أثبتت النتائج وجود علاقة سلبية بين سعر صرف الدولار أمام الأورو وبدت هذه العلاقة ثابتة على مر الوقت ومع أسعار الصرف على اختلافها، وتوضح البحوث أنه على الرغم من أن هذه الفترة (1988-2011) كانت تعد فترة اضطراب اقتصادي كبير إلا أن الذهب خلال هذه الفترة كان على الدوام بمثابة ملاذ آمن ووسيلة لحماية جيدة ضد الأوضاع التي سادها عدم الاستقرار وتقلبات في أسعار الصرف التي تترتب على ذلك خصوصاً خلال العشر سنوات الأولى من القرن العشرين إذ شهدت أحياناً أزومات

1 -معزوز لقمان، المرجع السابق، ص 88.

2- سالم سعيد باعجاجة: علاقة الدولار الأمريكي بالذهب، تاريخ الاطلاع 29-04-2015، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141010/Con20141010728115.htm>

اقتصادية عالمية وأخرى إقليمية لها انعكاسات عالمية أكثرها حدة الأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2010¹.

2-الذهب كعنصر من السيولة الدولية:

يعتبر الذهب من أكثر أشكال السيولة طلباً على المستوى العالمي في عملية تسوية المبادلات الاقتصادية، ذلك أنه يحظى بالقبول العام، ويعتبر أفضل ثروة تجمعها الأمم، وبالرغم من أنه قد فقد دوره نتيجة انهيار الأنظمة النقدية التي عرفها العالم في القرن الماضي، إلا أنه مازال قادراً على القيام بدوره كنفد دولي لأن قيمته ثابتة، خاصة كما أن العديد من دعاة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي يلحون على ضرورة العودة إلى آلية الذهب لتنسيق عملات مختلف الدول، وتعتمد الزيادة في هذا النوع من السيولة الدولية الذي يعرف بالذهب النقدي على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي، غير أن هذا لا يعني أن كل ما ينتج من الذهب يضاف إلى الاحتياطي العالمي، فالواقع أن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج يكتنز بواسطة الأفراد، أو يجد طريقه إلى الصناعة².

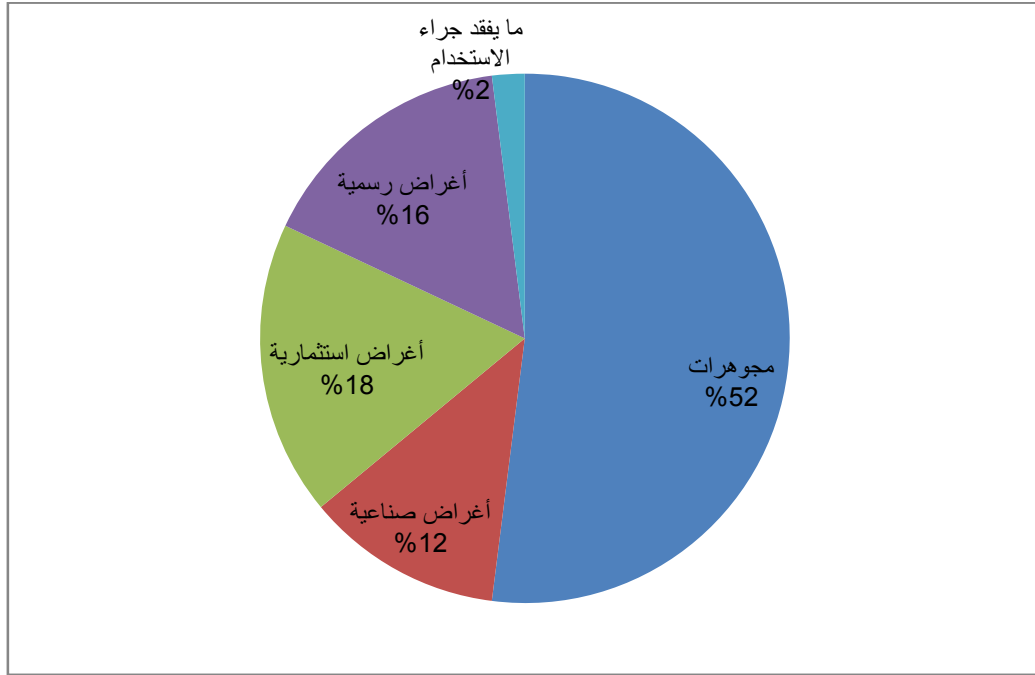
3-استخدامات الذهب: أما عن استخدامات الذهب ووفقاً للشكل فإن أهم استخدامات الذهب هي استخدامه كحلي مجوهرات بنسبة 52% من الذهب المستخرج، يليه في الأهمية استخدامات الذهب كأصل استثماري (18% من الذهب المستخرج)، ثم ما تحتفظ به البنوك المركزية من ذهب في صورة سبائك (16% من الذهب المستخرج) واستخدام الذهب في الأغراض الصناعية (12% من الذهب المستخرج). الشكل يشير إلى تطور هام جداً في الطلب على الذهب وهو أحد الأسباب الأساسية وراء ارتفاع سعر الذهب حالياً وهو تزايد الطلب على الذهب كأحد الأصول الاستثمارية، وهو وفقاً للشكل يمثل

1-معزوز لقمان، المرجع السابق، ص 94.

2- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 210.

ثاني أكبر مصادر الطلب على الذهب في العالم. تزايد الطلب على الذهب كأصل استثماري من قبل صناديق تداول المعدن تجعل اسعار الذهب أكثر تقلباً¹.

الشكل رقم (2-8) : استخدامات الإنتاج العالمي من الذهب 2009



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع:

<http://gold-eg.blogspot.com/2011/04/blog-post.html>

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على الدول المتقدمة

أولاً: تأثير تقلبات الدولار على اقتصاديات الدول المتقدمة

يعتبر الدولار الأمريكي محركاً مهماً من محركات الإقتصاد العالمي، إلا أنه ومنذ مطلع الألفية شهد تقلبات أمام العملات الرئيسية ففي 2003 انخفض سعره بنسبة 15% مقابل الأورو و 7.5% مقابل الأسترليني مما أثر على الدول الصناعية الكبرى.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال انتهاج سياسة الدولار الضعيف إلى زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية وتقليل العجز المتراكم في ميزانها التجاري مما يعني تقليل المديونية الخارجية وزيادة فرص العمل، و تفيد هذه السياسة في جذب المستثمرين

1- محمد فرج، مدونة الذهب ، تاريخ الإطلاع 29-04-2015 من الموقع:

http://talealkam.blogspot.com/2010_09_01_archive.html

الأجانب إلى سوق رأس المال، إلا أن هذه السياسة وإن كانت تحقق للولايات المتحدة منافع فهي تعود عليها بمساوئ أيضاً، فانخفاض الدولار يعني ارتفاع كلفة الواردات فتصبح أعلى مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم، فضلاً عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة وتسرب رأس المال إلى الخارج وتراجع أسعار السندات والأسهم.

و إذا كانت الدول الأوروبية واليابان يستفيدان من تراجع الدولار الذي يساهم في خفض كلفة النفط وزيادة الثقة في الأورو بالنسبة للدول الأوروبية، إلا أن ارتفاع الأورو أمام الدولار يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق العالمية.

ويمتد تأثير الدولار المنخفض على الإقتصاد الياباني، فارتفاع الين يرفع سعر البضائع اليابانية دولياً و هذا من شأنه الإضرار باليابان فتصبح صادراتها أعلى سعراً و أقل قدرة على المنافسة¹.

ثانياً: تأثير تقلبات الأورو على اقتصاديات الدول المتقدمة

إن الدور المؤثر الذي يلعبه اليورو أحدث تخوف لدى الأمريكيين حيث تتم نحو 50% من الصادرات العالمية بالدولار مقابل 35% باليورو والباقي بالعملة المعروفة كالين والجنيه الأسترليني، كما هناك أكثر من 60% من احتياطات العملة الصعبة بالدولار مقابل 20% من اليورو وعلى هذا الأساس سيكون هناك تأثير إيجابي وسلبى خاصة على المدى المتوسط والطويل.

من المرجح أن يزداد تأثير اليورو على حركة التجارة الدولية لأنه سوف يؤدي إلى تحويل التجارة داخل الإتحاد الأوربي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية أسعارها بدلاً من الدولار المستخدم حالياً بين الدول الأوروبية، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو وخاصة من طرف الدول التي تعتبر الإتحاد الأوربي شريكها الأول مثل دول شرق آسيا والدول العربية وفي نفس الوقت

1- موري سمية، المرجع السابق، ص 137.

سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو، ولتسديد أسعار وارداتها من الاتحاد الأوروبي إلى لجوءها إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي باليورو، أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو إلى الحصول على قروض باليورو، وهذا ما سيؤثر على الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية.

حيث يشير معهد الدراسات الاقتصادية بألمانيا إلى أن نصيب اليورو من حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% بدلاً من نسبة 14% التي كانت تمثلها عملات الدول الأوروبية، وأن ذلك سيتم على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة 10% كما تمثل الديون الدولية 30.4% من مجموع الديون¹.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات الدولار والأورو على الدول النامية

أولاً: تأثير تقلبات الدولار على الدول النامية

تعكس تقلبات الدولار آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، والتي يمكن أن يكون مداها كبيراً وخطيراً على هذه الدول، كلما كان مدى ارتباطها بالدولار أكبر خاصة وأن الدولار أصبح العملة التي يركز عليها النظام النقدي الدولي ككل، وبالتالي تأثر دول العالم سلباً نتيجة ذلك، بالخصوص الدول النامية التي تتأثر بصورة تفوق غيرها وذلك بحكم تبعيتها الشديدة للدول الرأسمالية، وتأثرها كبير نتيجة هذه التبعية حيث أن حصيلة صادراتها مقومة بالدولار وانخفضت نتيجة التضخم المستمر والذي يرتبط بانخفاض القدرة الشرائية لهذه الحصيلة، كما أن كلفة وارداتها أخذت تتصاعد بشكل كبير².

1- محمد زيدان ورشيد إدريس: اليورو والنظام الاقتصادي العالمي "رهانات وتحديات"، مداخلة مقدمة في ملتقى

بعنوان "اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، يومي 18-20 أبريل، 2005، ص 08.

2- فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 138.

ففي الدول الخليجية تعالت الأصوات بضرورة فك الارتباط *بين الدولار و عملاتها لأن الوضع الحالي للدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض قيمة عملات دول الخليج مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، حيث انخفضت قيم عملات دول مجلس التعاون الخليجي فعليا بنسبة % 12.5 بين عامي 2003 و 2006 ، وارتفع معدل التضخم في هذه الدول وانخفضت القيمة الحقيقية لعوائدها النفطية إضافة إلى تآكل احتياطياتها الرسمية بالدولار. أما بالنسبة للدول الغير نفطية فانخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة كلفة ديونها المقومة بالعملات التي ارتفعت قيمتها مقابل الدولار، إضافة إلى زيادة كلفة السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة من منطقة الأورو وارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة حدة التضخم المستورد.

ثانياً: تأثير تقلبات الأورو على اقتصاديات الدول النامية

على غرار باقي اقتصاديات العالم، فالدول النامية ليست بمنأى عن التأثيرات التي تحدثها تقلبات أسعار صرف الأورو وانخفاضاً وارتفاعاً، فقد تشهد اقتصادياتها تأثيراً أكثر حدة من غيرها مع التركيز على اقتصاديات الدول العربية التي بات الأورو يشكل بالنسبة لاقتصادياتها هاجساً متزايداً.

إن اقتصاديات الدول العربية قد تتأثر بالتأكد باليورو ومن عدة جوانب أهمها التجارة الخارجية المنظومة المصرفية، العمالة و غيرها، ففي ما يخص التجارة الخارجية فقد قامت الدول العربية بتقويم صادراتها باليورو بدلا من عملات الأوروية الأخرى مما أدى إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية وارداتها من الدول الإتحاد مما يؤدي إلى تحملها للكثير من خسائر الصرف و خاص في مرحلة الراهنة و التي تجاوز فيها اليورو الدولار، كما أن البنوك العربية قد تتأثر نتيجة لتغير سعر الصرف اليورو سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، مما يشكل أحد المخاطر الأساسية التي ينبغي على المعنيين مواجهتها لتفادي تقلبات سعر صرف في تلك الدول، كما أن اليورو سوف يؤثر على حركة رؤوس الأموال العربية و المتمثلة في إستثمارتها التي تسعى من الاستفادة من مزايا السوق الأوروية الموحدة التي تتعدم فيها التكاليف التحويل بين العملات و تزيد الكفاءة الإنتاجية و العائد على الاستثمارات، و سوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل الدول الخليج، مما سيؤثر على نصيب الدول العربية التي كانت تستقبل هذه الأموال¹ .

1-محمد زيدان و رشيد دريس ، مرجع سابق، ص8.

خلاصة:

مما سبق تبين لنا أنه على الرغم من احتلال الأورو العملة الأوروبية الموحدة مكانة في النظام النقدي الدولي تنافس بها الدولار الأمريكي و التي شكلت نقطة تحول على الصعيد الأسواق الدولية و التي سمحت لدول منطقة اليورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحد الأمريكية .

و لكن من جهة المقابلة ، و بالرغم من الأزمات التي يمر بها الإقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء و بعد الأزمة العالمية 2008 ، فإن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يتمتع بالقدرة على التعافي من آثار الأزمات، مثلما فعل ذلك لعقود طويلة من الزمن وأن الدولار مازال المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي وكذلك لا يزال العملة الارتكازية في النظام النقدي الدولي.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهد سوق النقد خلال السنوات الأخيرة تقلبات حادة في أسعار الصرف وخاصة مع ظهور الأورو كعملة ارتكازية موحدة لدول منظمة الأورو، وهي حركة أثرت كثيراً على اقتصاديات العالم ومنها الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة نتيجة لاعتماد الجزائر في صادراتها على الدولار الأمريكي وعلى الأورو في مجال الواردات بنسبة كبيرة، وبالتالي فإن تقلبات أسعار صرف الدولار على الأورو وتؤثر سلباً على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وعلى غرار الجزائر فإن اقتصادها يتأثر سلباً بتراجع قيمة الدولار وعلى اعتبار جل صادراتها تسعر بالدولار الأمريكي وتستورد بالأورو بحكم ارتباطها بمنطقة الأورو، وبفعل ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، يكبد الجزائر خسائر فادحة، ولذا كان من أولويات الجزائر اتخاذ عدة إجراءات وتدابير للحد من هذه الآثار السلبية لتغيرات أسعار الصرف.

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر 2000-2012

المبحث الثاني: أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن التقلبات العالمية لأسعار الصرف.

المبحث الأول: تطور الوضعية الاقتصادية في الجزائر 2000-2012

المطلب الأول: الميزان التجاري

أولاً: ماهية الميزان التجاري

1-تعريف الميزان التجاري: لديه عدة تعاريف منها:

تعريف 01: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري استخدامه حالياً¹.

تعريف 02: الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحاً منها الواردات، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد يعبر عنها بالمعادلة التالية²:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات (x)} - \text{إجمالي الواردات (m)}$$

2-أقسامه: له قسمين هما:

أ-الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

ب-الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة الغير منظورة ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل: النقل والسياحة، التأمين، دخول العمال، عوائد رأس المال³.

1- عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 96.

2 - مشهور هذلول بربور: العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، 1985-2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأردن، 2008، ص 09.

3- عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 97.

ثانياً: تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2012

يتميز الميزان التجاري الجزائري بالتبعية الكبيرة للصادرات والملاحظ خلال فترة الدراسة أن الميزان التجاري عرف رصيماً موجباً والجدول التالي يوضح ذلك:

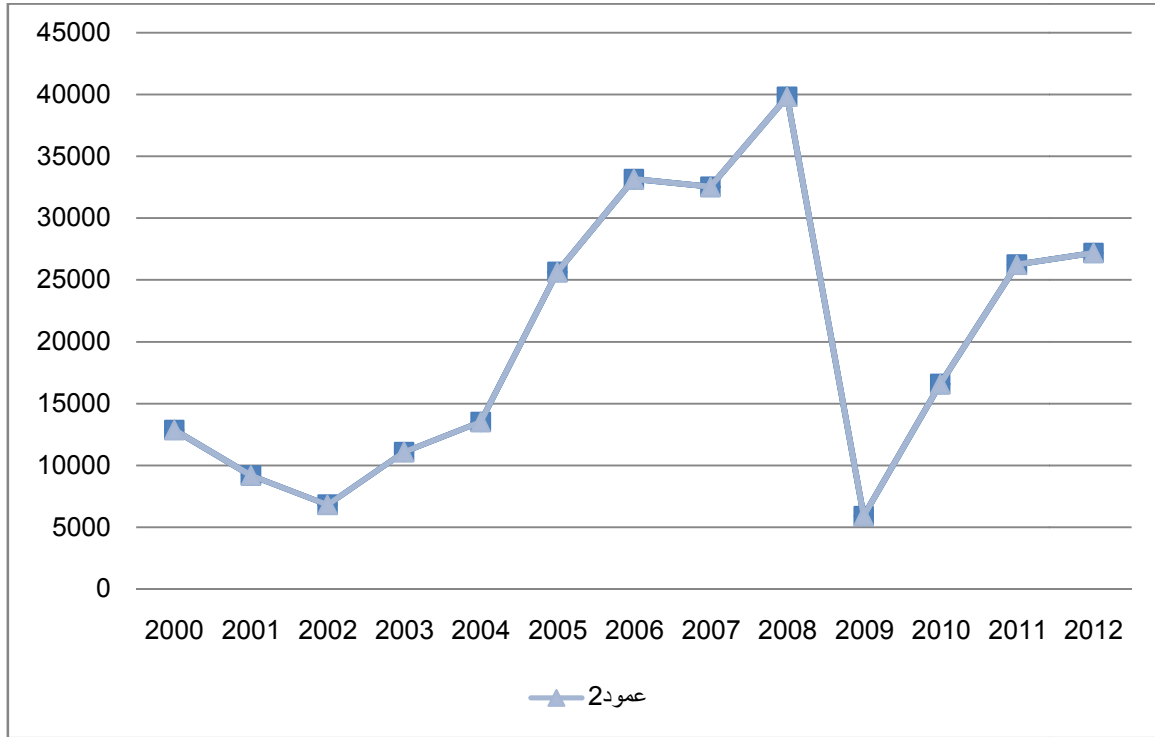
الجدول رقم (3-1): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 م
الوحدة مليون دولار .

السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19132	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	31713	13514	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141
2011	47247	73480	26242	155.54
2012	47490	71866	27180	151.32

المصدر: معطيات المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام

الآلي للجمارك CNIS

الشكل رقم (3-1): تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2012



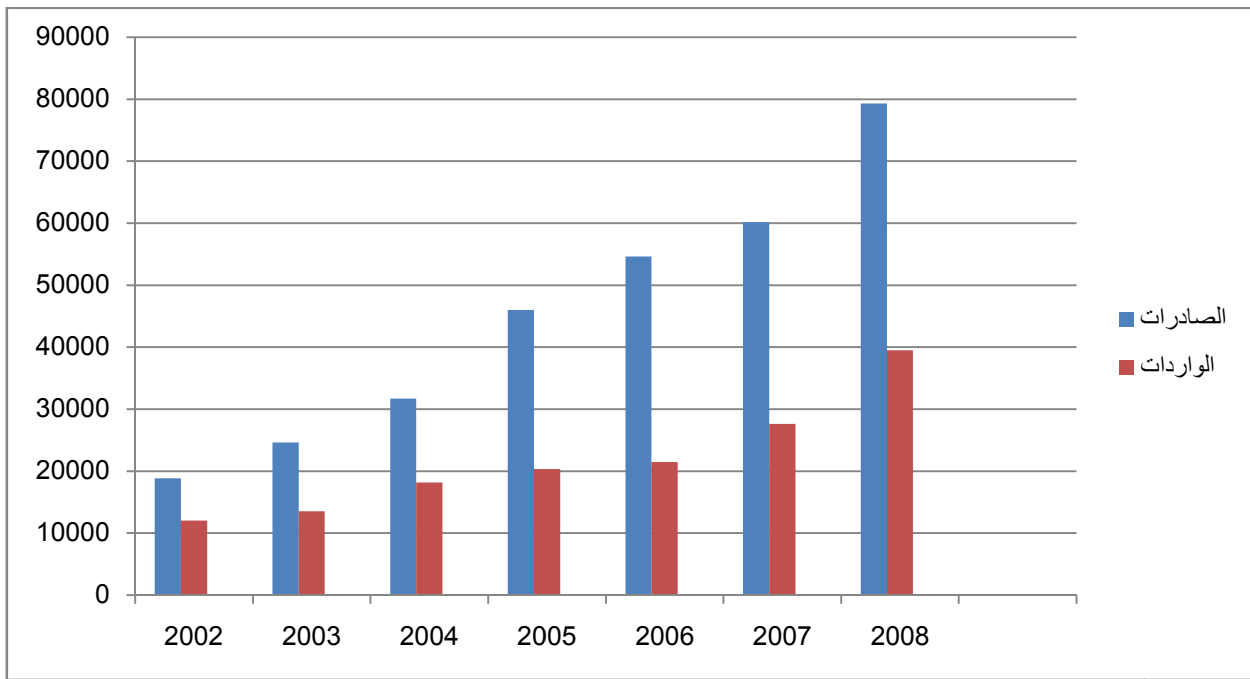
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 1-3

من خلال معطيات الجدول (3-1) نلاحظ تسجيل فائض تجاري معتبر وصل إلى 12858 مليون دولار في سنة 2000 وعرفت أسعار البترول في هذه السنة ارتفاعاً بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28.5 دولار كما ساهم استقرار الواردات في ذلك تحسن، إلى أن هذا الرصيد انخفض في السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002، وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وكذلك إلى انخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

وحقق الميزان التجاري فائضاً متزايداً من سنة 2002 إلى غاية 2008 حيث وصل سنة 2006 إلى حوالي 33157 مليون دولار وهي قيمة معتبرة ، أما عن معدل التغطية فبلغ نسبة 254.53%، لينخفض إلى حوالي 32532 مليون دولار سنة 2007 بالنسبة لسنة

2006، ليعاود الارتفاع من جديد خلال سنة 2008 ليصل سنة 2007 ليصل إلى 39819 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع من جديد خلال سنة 2008 ليصل إلى 39819 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط. ولكن انخفض في السنة المالية ليصل إلى 5900 مليون دولار وهذا التراجع الملحوظ في النمو الاقتصادي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية¹، حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

الشكل رقم (3-2): تطور الصادرات والواردات في الجزائر 2002-2008



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 3-1

1- التقرير الاقتصادي: التجارة الخارجية للدول العربية، الفصل الثامن، 2012، ص 165

من خلال الشكل (3-2) نلاحظ أن كل من الصادرات والواردات تعرف نمو مستمر ما يجعل الفائض التجاري في ارتفاع مستمر هو الآخر رغم تراجعها قليلاً في 2007 من عام 2006 وهي سنة عرفت نمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات، حيث ارتفعت نسبة الواردات إجمالاً، فقد بلغت الواردات سنة 2006 حوالي 21456 مليون دولار وارتفعت عام 2007 إلى 27631 مليون دولار وهي ذات منحى مستمر عام 2008.

أما الميزان التجاري فقد ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 16580 مليون دولار يعود هذا السبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك، وفي 2012 حققت الجزائر فائضاً تجارياً قدر بـ 27180 مليون دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الصادرات والواردات.

✚ إن الفائض الذي حققه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، حيث يعاني هذا الأخير من العديد من المشاكل، فجل مداخيل التجارة الخارجية مصدرها الدائم هو صادرات المحروقات التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات العالمية أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال مساهمتها ضعيفة.

المطلب الثاني: تطور بعض المؤشرات النقدية والمالية:

حققت الجزائر تقدماً في مجال تحسين مؤشرات النقدية والمالية، ومن المتوقع أن تبلغ الجزائر جميع الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة في ظل هذه الظروف المواتية.

أولاً: معدل التضخم في الجزائر

ورغم الجهود المتواصلة لبنك الجزائر في مجال استرجاع فائض السيولة البنكية يبقى التضخم في ارتفاع، ويعود ذلك لضغوط التضخمية وفي جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا ذلك:

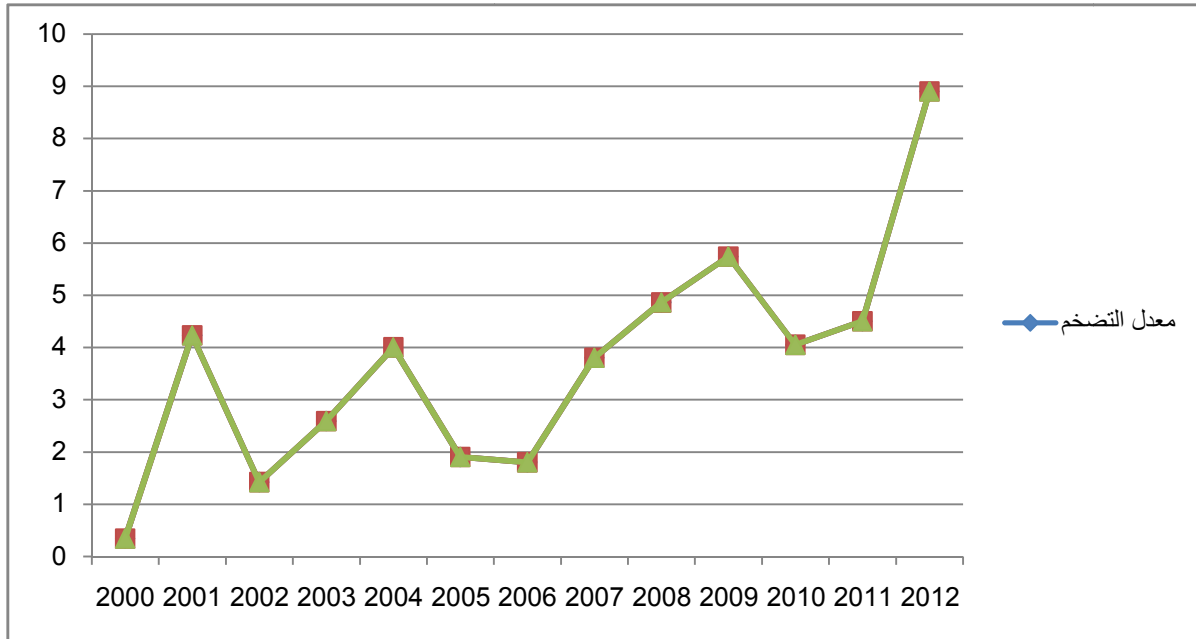
الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

وحدة %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	4	1.9	1.8	3.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012			
معدل التضخم	4.86	5.74	4.02	4.5	8.9			

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (3-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (3-3)

من خلال معطيات الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن معدل التضخم عرف انخفاضاً خلال سنة 2000 أين سجل معدل التضخم أدنى نسبة لها قدرت ب 0.34% ويعتبر أدنى معدل سجله الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وذلك راجع لعدة أسباب كتحرير الأسعار تعديل معدلات الفائدة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة

لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الإصدار النقدي المفرط، ولكن عاد التضخم للزيادة ليسجل معدل 4.23% في عام 2001 بسبب ارتفاع الكتلة النقدية خلال تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم بدأ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع بين الفترة (2002-2006) ثم زيادة مرة أخرى خلال الفترة (2007-2012) وذلك يعود بالأساس إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي عرفت ارتفاعاً قياسيماً منذ السداسي الثاني من سنة 2006 وكذلك ارتفاع السيولة.

ثانياً: تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة 2001-2012

الجدول رقم (3-3): تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة 2001-2012

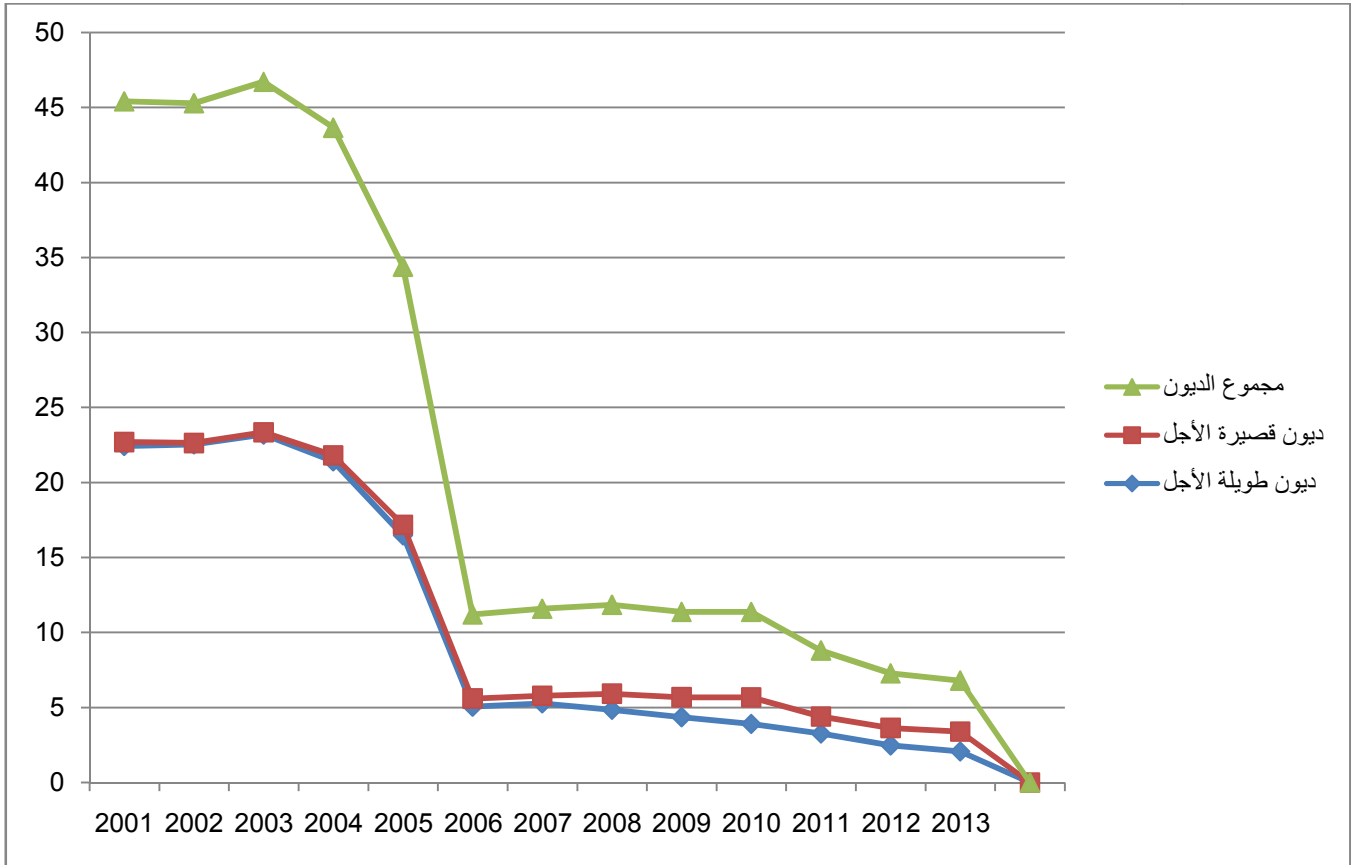
السنوات	ديون طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون
2001	22,44	0,26	22,7
2002	22,54	0,1	22,64
2003	23,2	0,15	23,35
2004	21,41	0,41	21,82
2005	16,48	0,71	17,19
2006	5,06	0,54	5,6
2007	5,28	0,51	5,79
2008	4,84	1,08	5,92
2009	4,35	1,337	5,687
2010	3,9	1,781	5,681
2011	3,26	1,14	4,4
2012	2,479	1,158	3,637
2013	2,068	1,328	3,396

المصدر: معطيات المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام

الآلي للجمارك CNIS.

الشكل رقم (3-4): منحنى تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة

(2001-2013)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3)

من خلال الشكل رقم (3-4) نلاحظ أن المديونية الخارجية سجلت 22.70 مليون دولار في عام 2001 ثم استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2002 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الوفرة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات، وبعد ذلك شهدت ارتفاع ضعيف سنة 2003.

والراجع إلى انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وبعد ذلك عرفت المديونية الخارجية على المديين المتوسط والطويل إتجاهاً نزولياً وذلك منذ سنة 2004، حيث تراجعَت 2.068 مليون دولار نهاية سنة 2013 بعدما كانت 2.47 مليار دولار أواخر سنة 2012 و 3.26 مليون دولار نهاية سنة 2011 (3.9 مليون دولار نهاية سنة 2010).

بعدها شهدت استقرار سنة 2010 إلى 5.681 مليون دولار إلى 5.6879 مليون دولار نهاية 2009، إنخفضت المديونية الخارجية الإجمالية بعدما كانت 3.396 مليون دولار سنة 2013 مقابل 3.63 مليون دولار في نهاية سنة 2012 وذلك عائد أساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات ساهم في تسديد ديون الخارجية.

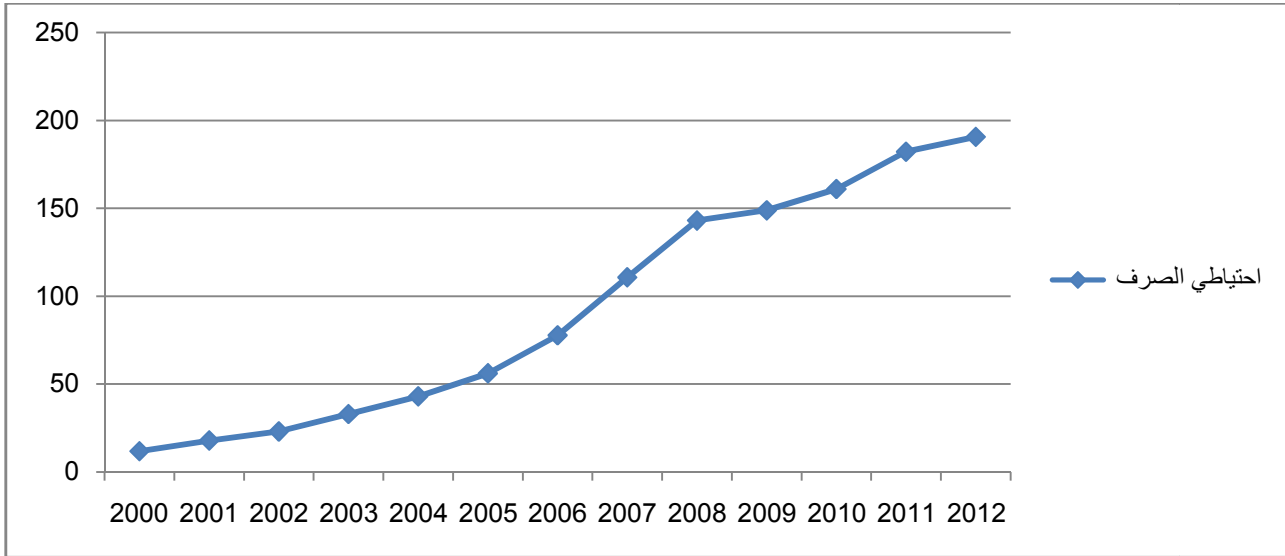
ثالثاً: تطور احتياطي سعر الصرف (2000-2012)

1-الجدول رقم (3-4) تطور احتياطي الصرف في الجزائر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي سعر الصرف	11.9	17.96	23.11	32.99	43.11	56.18	77.78	110.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012			
احتياطي سعر الصرف	143.1	148.9	161	182.22	190.66			

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (3-5) منحنى تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول (3-4)

نلاحظ من خلال الجدول نلاحظ أن احتياطات الصرف شهدت زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات الأخرى أين سجلت 11.9 مليار دولار واستمرت بالزيادة لتحقيق أعلى قيمة في 2008 قدرت بـ 143.1 واستطاعت أن تحقق الجزائر هذا الرقم بفضل استفادتها من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

وقد استمرت الزيادة في احتياط سعر الصرف إذ بلغت سنة 2012 190.66 مليار دولار، وعلى هذا الأساس فإن الحجم الكبير لاحتياطات الصرف بالجزائر والذي حققته يسمح لها بنشر درجة الثقة الأسواق في قدرة البلد على الوفاء ومساعدة الحكومة على تلبية حاجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالالتزامات الناشئة على الدين الخارجي.

المطلب الثالث : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين

2012-1986

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مراحل من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن.

وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقات الدالة بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية وحالة الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج الخ.

أولاً: التسيير الحركي للتسيير (نظام الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات)

✓ إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود إلى تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلة في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات والتي تعتبر مصدر العملات الصعبة وهذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية علما أن تقويم الصادرات والواردات بدلالة الدولار الأمريكي أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في إجراء إصلاحات هيكلية عميقة تمس كافة مجالات الاقتصاد الوطني، بما فيه المجال النقدي والمالي.

ومع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية إما على المستوى الداخلي أو الخارجي من أجل بلوغ الهدف. لجأت السلطة النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات منها ما يلي¹:

✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحثها على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنك.

1 - عبد المجيد قدي و نعمان سعيدي: البعد الدولي للنظام النقدي " برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الجزائر

✓ تقليص النفقات العامة.

✓ قانون النقد والقرض 1990.

✓ إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي.

✓ البدء في تحرير معظم الأسعار

✓ تسوية سعر الصرف:

حيث يعتبر سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لإصلاح التجارة الخارجية حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي¹:

❖ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها في سنة 1994.

❖ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وذلك بإتباع الإجراءات المرحلية التالية:

1- الانزلاق التدريجي:

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1999 ويعود سبب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى:

1 - مصطفى بن شلاط: أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2005-2006، ص 74.

❖ ضعف احتياطات الصرف المتاحة.

❖ زيادة ثقل خدمة الدين.

❖ خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

❖ نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.

❖ انخفاض معدلات التضخم.

❖ حسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

أما بخصوص طريقة عمل نظام "التثبيت"، فكانت عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك الجزائر التي كانت أسبوعية في البداية، ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أن يقوم البنك الجزائري عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى، حينما تقوم البنوك بعملية عرض للمبلغ المراد الحصول عليه الدولار الأمريكي، على أساس سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض العملات الصعبة من طرف البنك الجزائري والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة¹.

2-نظام جلسات التثبيت: تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق الصرف مابين البنوك ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تحدد من طرف البنك المركزي وتهدف إلى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب تعليمة رقم 94/61 الصادر في 28 سبتمبر 1994، على هذا الأساس فإن تحويل الدينار ولو جزئياً يتطلب نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض والطلب الأمر الذي يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم

1- بربري محمد أمين: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي

الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية"، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس،

الجزائر 04-05-2006، ص 07.

المبادات الخارجية وعليه فقد بادر البنك المركزي في 01/10/1994 إلى تنظيم جلسات أسبوعية هدفها تحديد سعر صرف الدينار في إطار مرحلة انتقالية بغية الوصول إلى وضع سوق بينية على أن يسمح هذا النظام بما يلي¹:

✚ تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.

✚ تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

✚ خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

✚ انخفاض معدلات التضخم.

✚ تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

أما بخصوص طريقة عمل نظام التثبيت فكانت عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف بنك الجزائر التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية، أين يقوم البنك الجزائري عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي وعلى أساس سعر صرف أدنى حينما تقوم البنوك بعملية عرض للمبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض العملات الصعبة من طرف البنك الجزائري والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة².

3- سوق الصرف البينية:

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي وفقاً لقواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974.

1 - المرجع نفسه، ص 75.

2- عبد المجيد قدي و نعمان سعدي، المرجع السابق، ص 240.

واعتبرت الجزائر المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، التي تزامنت مع قرار التخلي على نظام الربط إلى عملة من العملات ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية ، التي تم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من بنك الجزائر، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مداخيل الصادرات النفطية من سوناطراك تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994 كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة.

كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها لبداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

ثانياً: التطور الحديث لتسعير الدينار

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 1999-2001 مكن من تراكم احتياجات الصرف في حدود 17.96 مليار دولار بعد أن كان يقدر ب 11.9 مليار دولار، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثبت نسبياً جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيني وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر¹.

ويمكن ايضاح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو من خلال الجدول التالي:

1- المرجع نفسه، ص 238.

الجدول رقم (3-5) تطور سعر الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة (2001-2012)

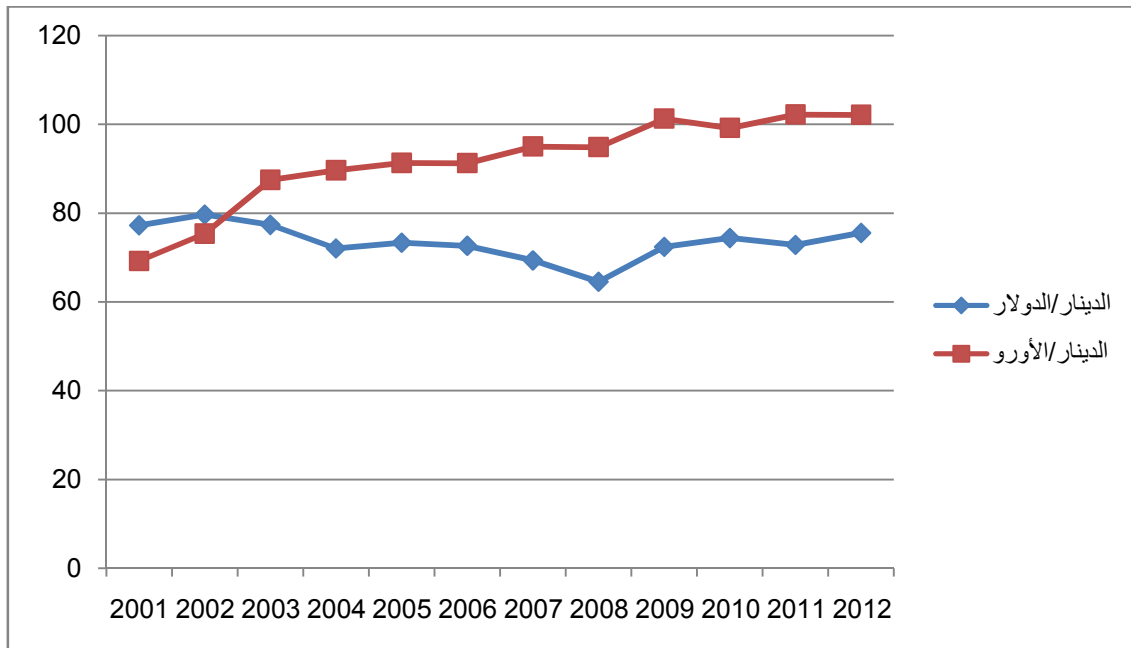
(2012)

السنوات	الدينار/ الأورو	الدينار/ الدولار
2001	77.26	23.1
2002	75.35	24.3
2003	87.46	28.2
2004	89.64	36
2005	91.3	50.6
2006	91.24	61
2007	94.99	69.1
2008	94.86	99.97
2009	101.2	61
2010	99.19	77.4
2011	102.2	107.5
2012	102.1	111

المصدر : بنك الجزائر .

الشكل رقم (3-6) تطور سعر الصرف الدينار مقابل الأورو و الدولار خلال الفترة

(2012-2001)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5)

تراوح سعر الدينار مقابل الدوار خلال 2002 و 2003 وسنة 2014 على التوالي 79.68 و 77.36 و 72.06 أما بالنسبة لعملة الأورو فلقد عرفت تحسينا ملحوظا، ونلاحظ ذلك من خال تسعيرة الأورو بدالة الدينار وفق الفترات المبينة أعلاه إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل العملة الأوروبية كانت محدودة، بفضل التسيير المحكم لاحتياطات الصرف حيث سمحت التطورات الإيجابية والمتواصلة لأسعار النفط خلال سنة 2004 ببلوغه 36 دولار للبرميل بعد ما كان متوسط السعر في السنة السابقة 28.02 دولار للبرميل بتعزيز وضعية ميزان المدفوعات ومنه احتياطات الصرف التي بلغت 43.1 مليار دولار في آخر العام أي بزيادة تقدر 30.9% عن تلك التي تحققت في سنة 2003، وهي بذلك تشكل ضماناً لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية.

في سياق اتساع الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات الدولية في سنة 2005 ارتفعت أسعار المحروقات بما مقداره 42% لتصل إيرادات الجزائر من هذه المادة 45.59 مليار دولار، وعند نفس السنة كان سعر الدينار أورو 91.24 دينار، أي طرأ تحسناً على قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسنة 2004، والسبب يعود إلى ارتفاع الدولار مقابل الأورو في أسواق الصرف نسبة 12.59%.

إن تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر في سنة 2006 ببلوغ رصيد فائض المدفوعات الجارية مستوى الناتج الداخلي الخام في ظل تسديد معتبر للمديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل وارتفاع متوسط سعر البرميل الواحد من النفط الخام بمقدار 20.5% أيضاً تطور تسعيرة الدينار خلال هذه الفترة كانت مرهونة كالعادة بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية وبنسب التضخم المحققة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بحيث بلغ متوسط سعر الدولار 72.6464.

رغم الظروف الخارجية المتسمة بالاضطراب على مستوى الأسواق المالية الدولية و بروز متجدد لمستويات معينة من التضخم خلال سنة 2007 فإن الوضعية المالية الخارجية الصافية الناجمة أساساً عن ارتفاع أسعار المحروقات شكلت ضماناً للاستقرار والنمو¹.

عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلباً على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذ بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30% مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياجات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسين قدر بـ 1.58% سنوياً. شهد عام 2009 اتجاهاً تنازلياً لمستوى أسعار النفط الخام، إذ بلغ متوسط سعر البرميل 61 دولار مقابل 99.97 دولار في 2008 كما عرفت أسعار الصرف تذبذب واضح فانعكس ذلك على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

تعتبر سنة 2012 أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 11 دولار للبرميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات، عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2011 ارتفاعاً بـ 2.1% بالنسبة للدولار في حين انخفضت بـ 3% بالنسبة للأورو.

1- عبد المجيد قدي و آخرون: البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص247.

وبقي معدل صرف الدينار مع نهاية 2011 قريباً جداً من مستوى توازنه بارتفاع سنوي قدره 0.25% مقارنة بسنة 2010، ويعتبر هذا الارتفاع الثاني من نوعه بعد ذلك المسجل في 2010 والذي بلغ 2.61% مقارنة بسنة 2009 تراجع معدل الصرف الفعلي للدينار ب 1.6% حسب الأرقام التي قدمها محافظ بنك الجزائر، أما بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السداسي الأول لسنة 2012 فقد تحسن متوسطه بمعدل 0.43% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011، في حين عرف متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تراجعاً بنسبة 2.82% وعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي للدولار ارتفاعاً بنسبة 27.2% خلال نفس الفترة من سنة 2012¹، وقد نلاحظ أن قيمة الدينار بالنسبة للدولار انخفضت وشهدت العملة الأوربية استقراراً يرجع السبب وراء ذلك إلى إصدار بنك الجزائر لورقة 200 دينار في بداية جانفي .

1-جريد الفجر: العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم وخبراء يحذرون الدينار في خطر، تاريخ الإطلاع

2015/04/24، مقال منشور على الرابط :

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=222755%3Fprint>

المبحث الثاني: أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

للكشف عن أثر تقلبات الدولار أمام الأورو على الاقتصاد الجزائري تستدعي الضرورة الإطلاع على الجوانب الحساسة التي تتفاعل مع التغيرات الحاصلة على مستوى قيمة الدولار والأورو، وتتمثل هذه الجوانب في الصادرات الواردات المديونية الخارجية واحتياطي الصرف.

المطلب الأول: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري
يمكن معرفة تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو في الميزان التجاري من خلال:

أولاً: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية
باعتبار قطاع الصادرات الجزائرية يعتمد بصفة كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، يمكن القول أنه ليس هناك تأثير للأورو على الصادرات الجزائرية، ومع ارتباط الاقتصاد الجزائري عضويًا بالتجارة الخارجية بمعدلات نسب مطلقة، والأكثر تأثر بالارتفاع المستمر للعملة الأوربية مقارنة بالعملة الأمريكية للدولار وبالتالي هذا يحد من ارتفاع القدرة الشرائية لعائدات الجزائر النفطية التي تسعى بالدولار الأمريكي، وحتى تكون دراسة أكثر دقة سنحاول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6) تطور الصادرات في قطاع المحروقات في الجزائر بالدولار والأورو الوحدة مليون دولار / أورو

السنوات	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالدولار	سعر صرف دولار/أورو	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالأورو
2000	21419	1.087	23282
2001	18484	1.111	20536
2002	18091	1.052	19032
2003	23939	0.885	21186
2004	30925	0.806	25229
2005	45094	0.791	35669
2006	53429	0.763	40766
2007	59197	0.722	42025
2008	77256	0.68	52534
2009	44128	0.71	31330
2010	55527	0.75	41645
2011	71427	0.71	50713
2012	69804	0.74	51654

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات CNIS

من خلال الجدول 3-6 سجلات في سنة 2004 قيمة الصادرات من المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 30925 مليون دولار في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون يورو، أما سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار ما قيمته 53429 مليون دولار مقابل 40766 مليون يورو وأما سنة 2009 سجلت انخفاض في صادرات المحروقات أين سجلت 44128 مليون دولار وذلك راجع إلى الأزمة المالية 2008، عدم توفر السيولة أما فترة 2010-2012 فكانت متذبذبة بين الزيادة والانخفاض الطفيف وما يمكن ملاحظته مما سبق هو إنخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام

الأورو ويتضح لنا أن الدولار الأمريكي في انخفاض مستمر أمام الأورو المنافس القوي فإذا كانت أسعار البترول مرتفعة تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار صرف الدولار، ولذلك فإن تغيير الموردين والتقليل من الاستيراد من المنطقة الأوربية هو أمر وارد بالتحول إلى الأسواق الآسيوية وأسواق الدولار مثل كندا وأمريكا اللاتينية وهذا التغيير سيكون له تكاليف إضافية لبعده عن الجزائر وكذلك لارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 والتي يلزمها إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد الأوربي إذ علمنا أن الدولار الأمريكي قد فقد خلال السنوات الماضية ربع قيمته أمام اليورو ويمكن أن تتصور الخسارة التي تتحملها الجزائر¹.

ثانياً: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الواردات الجزائرية

تعتبر الجزائر من زبائن الإتحاد الأوربي لأنها تؤمن غالبية وارداتها من الدول الأوربية، كما أن قيمة الواردات تزداد من سنة إلى أخرى، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60-70% من إجمالي واردات الجزائر، وتتشكل معظم واردات الجزائر من مواد التجهيز الصناعية والزراعية والفلاحية والأدوية والمواد الغذائية مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي.

حيث القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا يلعب دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوربية، غير أن الواقع يؤثر كثيراً على الواردات نظراً لإرتفاع الأورو مقابل الدولار ونلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

1- سمية موري، المرجع السابق، ص 173.

الجدول رقم (3-7) تطور الواردات في الجزائر من منطقة الإتحاد الأوربي بعمليتي

الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2012.

الوحدة: مليون دولار/أورو

السنوات	قيمة الواردات من الإتحاد الأوربي بالأورو	سعر صرف دولار/أورو	قيمة الواردات من منطقة الإتحاد الأوربي بالدولار
2000	5713	1.087	5256
2001	6558	1.111	5903
2002	7082	1.052	6732
2003	7039	0.885	7954
2004	8147	0.806	10109
2005	8874	0.791	11219
2006	8949	0.763	11729
2007	14016	0.722	14427
2008	14269	0.68	20985
2009	14748	0.71	20772
2010	14571	0.75	19429
2011	17477	0.71	24616
2012	19486	0.74	26333

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات CNIS

من خلال الجدول (3-7) أن ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 يمثل عبئا كبيرا في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية من منطقة اليورو، فمثلاً ما تم استيراده من منطقة اليورو خلال سنة 2006 قدر بالعملة الأوربية بـ 8949 مليون أورو مقابل 11929 مليون دولار أما سنة 2007 بلغت قيمة الواردات بعملة اليورو 10416 مليون أورو مقابل 14427 مليون دولار، أما سنة 2010 فبلغت قيمة الواردات 14571 مليون أورو مقابل 19429 مليون دولار أما في سنة 2011 فبلغت قيمة

الواردات 17477 مليون أورو مقابل 24616 مليون دولار وفي سنة 2012 فبلغت قيمة الواردات 19486 مليون أورو مقابل 26333 مليون دولار وتزداد تكلفة الواردات كلما انخفض الدولار أمام الأورو، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على المستويين الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة وبنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 20% حسب التقديرات جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة اليورو مقابل تراجع المواد المصدرة بما فيها مداخل المحروقات، وجراء تراجع قيمة الدولار هذا يؤدي بدوره إلى تقليص الفائض في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على احتياطي الصرف

استطاعت الجزائر من أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة وبسبب استخدام الدولار في تسعير النفط، لا بد من أن تكون العملة المهيمنة على احتياطي الصرف وبالتالي فإن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى التآكل في الاحتياطات الرسمية بالدولار.

وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الجدول (3-8): تطور قيمة الاحتياطي الجزائري و سعر الصرف خلال الفترة 2000-2012

الوحدة مليار دولار

السنوات	قيمة احتياطي الصرف بالدولار	سعر صرف دولار/أورو
2000	11.9	1.087
2001	17.96	1.111
2002	23.11	1.052
2003	32.99	0.885
2004	43.11	0.806
2005	56.18	0.791
2006	77.78	0.763
2007	110.8	0.722
2008	143.1	0.68
2009	148.9	0.71
2010	161	0.75
2011	182.22	0.71
2012	190.62	0.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات CNIS

من خلال الجدول رقم (3-8) نلاحظ أن احتياطات الصرف في الجزائر تتخفف كلما انخفض الدولار الأمريكي، فمن خلال الجدول نلاحظ الانخفاضات متتالية في قيمة الدولار مقابل الأورو ففي سنة 2004 بلغ سعر صرف الدولار مقابل الأورو 0.806 وبلغت الاحتياطات الرسمية ما يقارب 43.11 مليار دولار وأما سنة 2005 فارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطات الرسمية المحققة في الجزائر أين سجلت احتياطات الصرف 56.18 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل الأورو (أين بلغ سعر صرف الدولار 0.791).

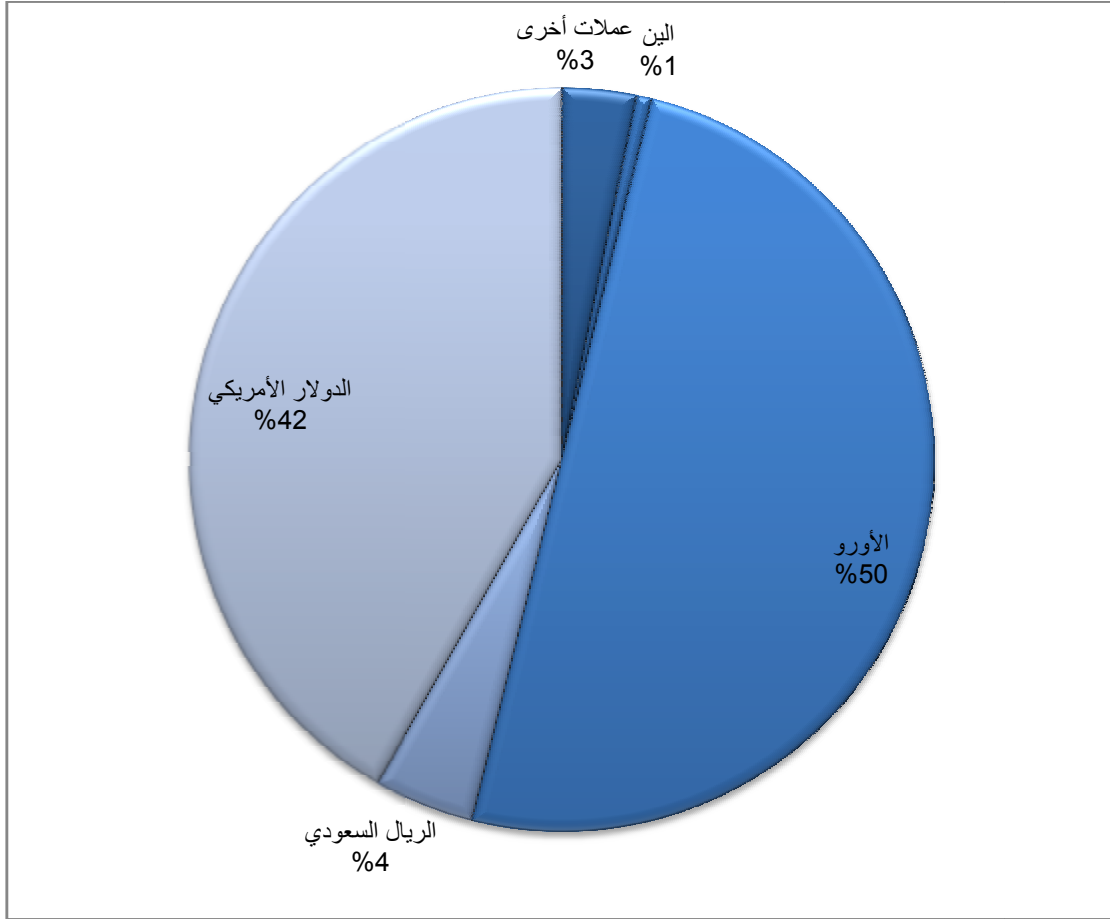
واستمرت احتياطات الصرف في الجزائر بالزيادة في المقابل استمر تراجع سعر صرف الدولار مقابل الأورو من سنة لأخرى ففي سنة 2012 بلغت الاحتياطات الرسمية الحقيقية ما يقارب 110.66 مليار دولار مقابل سعر صرف الدولار مقابل الأورو 0.74 وكانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون دولار سنوياً كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وبالتالي فمع استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو يساهم بشكل أو آخر في تآكل احتياطات الصرف.

المطلب الثالث: تأثير انخفاض الدولار أمام الأورو في قيمة الديون الخارجية

كان من المفروض على الجزائر أن تراعي تكوين عملات الدين الخارجي وربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية وهذا ما تم بالفعل، حيث شرعت الجزائر في ذلك منذ نهاية سنة 2004، في إعادة توازن مديونيتها الخارجية وهذا ما أكدته بنك الجزائر حيث يبين هيكل الدين حسب العملة الصعبة أن حصة الدولار انخفضت لتصل 41.78% في نهاية 2012 مقابل 46% في نهاية 2011 و (44 % في نهاية 2010) في حين ارتفعت حصة الأورو إلى خمسين بالمئة مع بقاء الحصة النسبية للعملات الأخرى جد منخفضة وهذا ما سنراه في الشكل التالي:

الشكل (3-7) هيكل الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل حسب العملات في 31-

2012-12



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر

إن الانعدام شبه الكلي لتعبئة الدين في 2012، فقد جعل أثر سعر الصرف يلعب دوراً من زاوية أثر التثمين القائمة في نهاية 2011، وهكذا أدى تدهور الدولار مقابل الأورو (5% بمتوسط سنوي) في 2012 مقارنة بسنة 2011 إلا أن الانخفاض في الدين الخارجي يبقى طفيفاً لأن المستوى المنخفض يقلل بشكل معتبر من أثر التقلبات المتزايدة لأسعار الصرف للعملات الرئيسية على الدين الخارجي الجزائري¹.

1- تقرير بنك الجزائر 2012، ص 85.

المبحث الثالث : الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من الخسائر الناتجة عن

التقلبات العالمية لأسعار الصرف

هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة الواجب اتخاذها من طرف الدولة للحد من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الدولار أمام الأورو، وهذا ما سنحاول تطرق له:

المطلب الأول: تنشيط سوق الصرف الآجلة و ربط العملة الوطنية بسلة من العملات

أولاً: تنشيط سوق الصرف الآجلة

سوق الصرف الآجلة آلية موجودة ومعتمدة دولياً وتخص سوق يتم التفاوض فيها وفق عقود نموذجية تسمح بتوفير في آجال معينة بضائع و سلع أو آليات مالية، و الأول خاصية في هذا الإجراء هو وجود التزام بالبيع والشراء لكميات معينة بسعر محدد في ذات الفترة التي يبرم فيها العقد بينما يكون الدفع في تاريخ محدد سلفاً.

إن الحل لمعضلة تقلبات أسعار الصرف هو التغطية في سوق الصرف الآجل، حيث أن التقلبات المعتمدة تسمح بتبادل الصرف والعملة بعملة أخرى على أساس سعر صرف معروف، وتسليم البضائع والسلع مقابل الدفع في فترة متزامنة وفي تاريخ متفق عليه، وبالتالي تفادي أية خسائر للصرف التي تعاني منها التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا خصوصاً الواردات، حيث أن أغلب واردات هذه الدول من منطقة الأورو ويمكن القيام بكلتا العمليتين أي تغطية الواردات من خلال البيع بأجل أو تغطية الصادرات بالشراء لأجل.

ويسمح تطبيق مثل هذه الإجراءات بتخفيض أعباء المؤسسات الاقتصادية لدول شمال إفريقيا بما في ذلك التي تطمح للتصدير، حيث أن تقلبات الصرف لاسيما تلك المسجلة بين الأورو والدولار يدفع العديد من المستوردين في الدول الأوروبية عن تنويع مصادر الاستيراد في الأسواق التي تمنح مزايا عديدة ويمكن للمصدر تغطية عملياته في ظل تقلبات الصرف أن يبيع بأجل للبنك الذي يتعامل معه قيمة الدين ويحدد بالتالي قيمة المبالغ المالية التي سيتحصل عليها بالعملة الوطنية في الأجل المحدد، أما المستورد فبإمكانه تغطية مخاطر

الصرف بشراء عملة صعبة بأجل تقابل المبلغ المالي لديه وبالتالي فهو يعرف بالضبط المبلغ المتوفر له بالعملة الوطنية الذي يتعين عليه دفعه.

وعليه يمكن القول أنه لبناء اقتصاديات دول شمال إفريقيا وجعلها متطورة ومنافسة يستلزم وجود سوق صرف متطورة ونشطة تستند إلى جملة من الإجراءات أهمها تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول شمال إفريقيا وتحقيق الاستقرار السياسي، أيضاً مراجعة القوانين المتعلقة بسوق الصرف ومكافحة التضخم، إضافة إلى خلق وتوسيع مكاتب الصرف بالنسبة للدول التي تفنقدها، لذا فوجود سوق صرف متطورة ونشطة تمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثار التقلبات العالمية في أسعار الصرف على الموازين التجارية لدول شمال إفريقيا والتوازن الخارجي بصفة عامة¹.

ثانياً: ربط العملة الوطنية بسلة من العملات

فإنه يتطلب على الدولة ربط الدينار بسلة من العملات مع إعطاء الدولار الأهمية النسبية فيها، وذلك لتحقيق الاستقرار في الأسعار و التوازن في ميزان المدفوعات و إعطاء للصادرات خارج المحروقات ميزة تنافسية.

مع ظهور عملة الأورو الذي يتميز بالاستقرار، وكونه عملة الشريك التجاري الأول لدولة فإن ذلك من شأنه أن يتبع عدة خيارات للسلطة النقدية في حساب سعر الصرف حيث من الممكن ربط عملة هذه الدولة بالأورو لإعطاء مصداقية أكبر لعملتها، وتحقيق استقرار أكبر في أسعار الصرف مما يتيح الفرصة لجلب الاستثمارات الأوروبية نحو الدولة والاستفادة من الأسواق المالية الأوروبية التي ستثق في عملة دولة باعتبارها مستقرة، ولكن هذا الإجراء سيكون على حساب السيادة النقدية الوطنية التي ستكون مضافة لمعايير اتفاقية ماستريخت مما يجعل عملة تحمل قيمة غير حقيقية. كما أن الأداء الاقتصادي لدولة عموماً لا يزال دون المستوى المطلوب، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع التضخم للمحافظة على استقرار

1- معزوز لقمان، مرجع سابق، ص 151.

عملتها اتجاه الأورو، ولكن الإجراء الأكثر عقلانية والذي من الممكن أن يقلل من آثار التقلبات في أسعار صرف الدولار أما الأورو هو إمكانية ربط عملة دولة بسلة عملات كما هو الحال لبعض هذه الدول وهي المغرب وليبيا مع اتجاه تفضيلي للأورو لإعطاء استقرار أكبر لعملاتها، والأخذ بعين الاعتبار حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدولة . وبالتالي سيساهم هذا الإجراء في تنشيط التجارة الخارجية لهذه الدولة داخل الاتحاد الأوروبي التي من مصلحتها التعامل بالأورو للحد من الآثار المرتقبة لتقلبات أسعار الصرف، فطبقاً لاتفاقية ماستريخت نجد أن استقرار أسعار الصرف بين العملات الموجودة داخل منطقة الاتحاد الأوروبي يتم وفق قواعد دقيقة في إطار أوزان عملات دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هذه الإجراءات ستحد من الآثار السلبية على دولة عند تصديرها لإحدى السلع إلى دول المجموعة الأوروبية، لأن ثبات سعر صرف الأورو يجعل المصدر يتجه إلى السوق المناسبة دون حدوث مفاجئات في سعر الصرف. وكما هو معلوم فإن الانخفاض في أسعار صرف العملة في إحدى الدول التي تصدر إليها دولة يعني بالضرورة هبوط في قيمة السلع المصدرة إليها بنسبة الانخفاض نفسها، مما يؤدي إلى تراجع حصة الصادرات، وبالتالي يعود سلباً على أرصدة الميزان التجارية لدولة¹.

المطلب الثاني: إستراتيجية الإحلال محل الواردات و إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير.

و لربط بين التنمية و التجارة الخارجية لابد من دراسة بعض الإستراتيجيات منها إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية الإنتاج لغرض التصدير، بما يحقق توازن في أرصدة الميزان التجارية لدولة من جهة والحد من آثار تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو، وفيما يلي سيتم شرح الإستراتيجيات السابقة:

1- نفس المرجع ، ص156.

أولاً: إستراتيجية الإحلال محل الواردات

إن سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دوراً بارزاً في اختيار نمط التصنيع، وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفق الاتجاه المحدد من قبل السلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بشكل عام وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الاعتماد على الذات، وتحقيق المصلحة الوطنية، مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم وتأثيراته بحيث لا يكون حائلاً دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام والسلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي التبادل التجاري لكن على أسس نوعية وكيفية وان تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد وسوقه المحلي الحد من التبعية الاقتصادية وعملاً بمبدأ الاكتفاء الذاتي اتبعت كثير من الدول النامية سياسة تشجيع أنماط التصنيع التي تركز على سياسة إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وقد حققت معظم هذه الدول معدلات نمو جيدة واعتمدت هذه الدول على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي وفي الوقت نفسه السماح باستخدام الأرباح المتحققة من بعض الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع¹.

ثانياً: إستراتيجية الإنتاج بهدف التصدير

تركز هذه الإستراتيجية على مجموعة من الصناعات تتمتع بفرص تصدير مرتفعة، و لإقامة أحجام اقتصادية مناسبة تؤدي إلى الوصول للتكلفة المنخفضة للوحدة فإن الطلب المحلي لا يكفي في كثير من الحالات، ومن ثم فإن السعي للأسواق الخارجية وعقد الاتفاقات على توريد كميات كبيرة لهذه الأسواق إنما يبرر التوسع في الإنتاج وإقامة أحجام مثلى

1- سلوى صبري: سياسات إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق و سبل التطوير ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الاقتصادي الدولي حول " نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، فلسطين، يومي 16-17 أكتوبر 2012، ص11.

للمشروعات، ومن البديهي أيضاً أن مثل هذه الإستراتيجية تمارس آثاراً توسعية على التجارة الخارجية حيث أنها تربط بين الإنتاج المحلي والسوق الخارجية مباشرة، ثم أن الأمر لا ينحصر فقط في زيادة الصادرات وإنما يتعدى ذلك إلى زيادة الواردات أيضاً من مستلزمات الإنتاج للصناعات التصديرية.

ولحد من خسائر تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو يجب الجمع بين الإستراتيجيتين، بحيث أن عملية الإحلال محل الواردات تضمن وجود قدر كاف من الطلب المحلي يبرر الإنتاج الكبير وانخفاض التكلفة المتوسطة ثم يلي ذلك توجيه جانب من الإنتاج للتصدير بعد الوصول بالمشروعات إلى الأحجام الاقتصادية المثلى أو أحجام قريبة منها، حيث يمكن للمنتجات ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة تحقيق مزايا تنافسية في السوق العالمي

بما يضمن جلب وتنويع العملات الارتكازية دون الاعتماد فقط على الدولار كعملة وحيدة لفوترة الصادرات لدولة.

المطلب الثالث: تنويع الهيكل الإنتاجي وإحلال فكرة الميزة التنافسية محل مبدأ الميزات التنافسية.

يرى العديد من اقتصاديين إلى أن فكرة التخصص الدولي ارتبطت تاريخياً بفكرة حرية التجارة، وأدت إلى تشويه هيكل التجارة الدولية بالشكل الذي أدى إلى تراكم النفع والكسب في بعض الدول وتراكم الفقر والديون وتكريس التبعية في دول أخرى منها دول شمال إفريقيا. ويفسرون ذلك بأن الدول الاستعمارية قد فرضت أنماطاً من التخصص على الدول التابعة لها جعلت الأخيرة مصادر للمواد الأولية والزراعية ومنافذ وأسواق للمنتجات الصناعية في الدول الكبرى في الوقت الذي كان يتجه دائماً معدل التبادل الدولي لغير صالح السلع الأولية. وينفي هذا الفريق أنه حيث اتجهت الدولة إلى عمليات التصنيع فإن ذلك ارتبط أيضاً باحتكار الدول المتقدمة للوسائل التكنولوجية الحديثة وتملكها لعدد من الشركات

القابضة القوية التي سمحت لبعض الدول بقيام بعض صناعات وساعدتها على ذلك مستتدة إلى سياسة العمالة الرخيصة فيها ثم قامت باحتكار تسويق المنتجات في السوق العالمية في ظروف تقاضي فوائد عالية على القروض مما أدى إلى استمرار حالة عدم التكافؤ في توزيع عوائد التجارة الخارجية، ومن ثم سلّم اقتصاديو التنمية الاقتصادية بأهمية التجارة الخارجية كأحد الإجراءات للحد من تقلبات أسعار صرف العملات العالمية. كما أن العمل على تنوع الهيكل الإنتاجي لدولة يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الإقليمية والدولية، فالتنوع الهيكل الإنتاجي يشمل العديد من المنتجات سوف يسمح بالاستيراد، ولكنه سوف يغير من هيكل واردات دولة الآخذة بالنمو فبدلاً من أن يتسم هذا الهيكل بصدارة الواردات الاستهلاكية من السلع النهائية الصنع فسوف يتسع هذا الهيكل ليشتمل على الواردات الرأسمالية والمستلزمات السلعية والسلع النصف مصنعة إلى جانب قدر لا بأس به من السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها تبعاً لزيادة الدخل وزيادة حركة التشغيل¹.

كما أن تنوع الهيكل الإنتاجي سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات، والعمل على تصدير هذه المنتجات نحو منطقة الأورو سيؤدي إلى الاستفادة من فروقات أسعار صرف الدولار أمام الأورو من جهة، والحد من آثار تقلبات أسعار الصرف على رصيد الميزان التجارية لدولة بدلاً من تصديرها نحو مناطق الدولار.

بخصوص إحلال فكرة الميزة التنافسية محل مبدأ الميزات النسبية، فإن ذلك يؤدي إلى تنويع الصادرات السلعية لدولة دون الاعتماد على قاعدة أحادية التصدير المسعرة بالدولار الذي يشهد فترات انخفاض في سعر صرفه أمام الأورو، وبالتالي إعطاء إمكانية أكبر لصادرات الدولة بأن ترفع من رصيد ميزانها التجارية من جهة للدول صاحبة الفائض ومن جهة أخرى تقليص العجز بالنسبة للدول صاحبة العجز، وعليه يمكن القول أن زيادة الصادرات وتنويعها لدولة يمكنها من تقليل آثار تقلبات أسعار صرف الدولار أمام العملات العالمية وعلى رأسها الأورو.

1 عبد الهادي عبد القادر سويقي: التجارة الخارجية، دار النشر مجهولة، 2008، ص ص 65-67.

خلاصة:

من خلال ما سبق فإن الدولار شهد إنخفاضات و تقلبات متتالية في قيمته مقابل الأورو مما أثر على الاقتصاد العالمي وهذه التقلبات استدعت إعادة النظر و مراجعة التدابير اللازمة للحد من هذه الأزمات النقدية المتكررة .

و عليه فإن تقلبات أسعار الصرف العملات الإرتكازية الدولار و الأورو لها آثار سلبية على وضعية الميزان التجاري الجزائري على اعتبار أن الصادرات السلعية لدولة تعتمد على قاعدة أحادية التصدير ، يتم تسعيرها في غالب الأحيان بالدولار الأمريكي الذي شهد عدم استقرار خلال فترة الدراسة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر منطقة الأورو الشريك التجاري الأول للواردات السلعية للدولة الجزائرية و هو ما يعني تأثرها من ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار و بالتالي انعكس ذلك سلبا على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة عامة:

تعد سرعة تقلبات أسعار الصرف على مستوى الأسواق المالية موضوع الساعة على مستوى المالية الدولية، تعتبر سبباً حقيقياً للمشاكل الاقتصادية لكثير من الدول لاسيما الدول النامية وعلى وجه التحديد الاقتصاد الجزائري، مما يكون له آثاراً متعددة على أسعار الصادرات وأسعار الواردات وبالتالي وضعية الميزان التجاري، وهذا بطبيعة الحال سوف لا يكون في صالح معدل التبادل الدولي لدولة.

ومع اتساع استخدام الأورو وارتفاع مكانته الدولية باستمرار وتصادد سعر صرفه مقابل الدولار، إضافة إلى انخفاض نسبة الدولار الأمريكي في احتياطات النقد الأجنبي لدى دول العالم مقابل ارتفاع نسبة الأورو في الاحتياطات الرسمية الدولية، وهذا ما يعزز الثقة بالأورو كعملة دولية تقف في مركز منافس للدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه فإن ازدياد سعر صرف الأورو و تماسكه كلياً أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى الأورو أمام الدولار، وأصبح الأورو ينافس الدولار في المعاملات المالية والتجارية الدولية.

وانطلاقاً من ثقل الدولار و الأورو في إجمالي الديون الخارجية الجزائرية وفي إجمالي إيرادات التصدير والمدفوعات الخارجية، انصبت هذه الدراسة في فصلها الثالث على مدى أثر الدولار و الأورو على الاقتصاد الجزائري ومدى تأثير الوضعية الاقتصادية .

نتائج البحث:

من بين النتائج نذكر ما يلي:

✓ التوجه الحديث لأنظمة الصرف في الدول المتقدمة نحو التعويم كانت نتاج التنمية المالية و نضج الأسواق وعمقها لكننا نجد أن الدولة لا زالت تفتقر لهذا المستوى من النضج المالي وبالتالي فإن الخيار الأفضل لها الوصول إلى التعويم الحر وهو خيار التعويم المدار وتدرج في عملية تحرير سعر الصرف .

- ✓ يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة لبقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
- ✓ تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.
- ✓ رغم أنه من الصعب التنبؤ بالصراع الذي سيقوم بين الأورو والعملات القوية الأخرى وخاصة الدولار مستقبلاً، إلا أنه يمكن القول بأن الأورو سيكون له دوراً هاماً في النظام النقدي والمالي العالمي والمبادلات التجارية الدولية، حيث لم يواجه الدولار في تاريخه منافساً كالأورو.
- ✓ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجارياً بالدول الأوروبية.
- ✓ كل انخفاض يمس أسعار النفط في السوق البترولية، تترتب عنه انعكاسات سلبية على عمليات تمويل الواردات في الجزائر.
- ✓ لتقلبات أسعار صرف العملات الدولار و الأورو تأثيراً مباشراً على وضعية الميزان التجاري، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها درجة الحساسية العالية والسريعة التي تتعرض لها أسعار صرف هذه العملات انخفاضاً وارتفاعاً.
- ✓ اعتماد الصادرات السلعية لدولة عموماً على قاعدة أحادية التصدير دون الوصول إلى تنوع الصادرات ، فالجزائر تتشكل صادراتها من النفط الحصة الأكبر في الصادرات السلعية، ومما يزيد من الأمر سوءاً هو تسعير أسعار النفط بالدولار الأمريكي الذي شهد خلال فترة الدراسة إجمالاً انخفاضاً في سعر صرفه أمام الأورو.
- ✓ إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولاً في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية حيث أن هذه

الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار ويتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبياً.

✓ تنويع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلاً من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، و أيضاً يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج المحلي و الم تنوع بتكنولوجيا حديثة و جودة عالية يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات، و يقلل من نسبة الواردات ، و يرفع من نسبة الصادرات.

اختبار الفرضيات :

- ❖ أما الفرضية الأولى و التي مفادها أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى ، و الذي يتم على أساس المبادلة ، فقد تحقق صدقها أي أن عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .
- ❖ فيما يخص الفرضية الثانية فقد تم إثبات صحتها،و أن الأورو يعتبر العملة الدولية الأولى منافسة للدولار للسيطرة على محور النظام النقدي الدولي، بالنظر إلى ارتفاع مكانته بالإضافة لذلك أصبح الأورو ينافس الدولار في المعاملات المالية والتجارية الدولية لكن دون أن يحل محل الدولار في احتلال صدارة العملات الارتكازية على اعتبار أن النظام النقدي الدولي لا يزال يركز على الدولار الأمريكي.
- ❖ أما الفرضية الثالثة، فقد تم إثبات صحتها وأن لتقلبات أسعار صرف الدولار و الأورو آثاراً على وضعية الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على الميزان التجاري بصفة خاصة ، على اعتبار أن الصادرات السلعية لدولة تعتمد على قاعدة أحادية التصدير، يتم تسعيرها في غالب الأحيان بالدولار الأمريكي الذي شهد عدم استقرار خلال فترة الدراسة. ومن جهة أخرى تعتبر منطقة الأورو الشريك التجاري الأول للواردات السلعية لدولة وهو ما يعني تأثرها من ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار وبالتالي انعكاس ذلك سلباً على رصيد الميزان التجاري لدولة.

الاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات نذكرها فيما يلي:

- ❖ العمل على وضع نظام دولي جديد يقوم على سلة من العملات دون الاعتماد على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي.
- ❖ على الدولة الجزائرية العمل على تحقيق تنسيق في سياساتها الاقتصادية الكلية للرفع من معدلات التبادل التجاري فيما بينها لضمان سد حاجاتها من ناحية، وللتقليل من آثار وتبعات تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على اقتصادياتها.
- ❖ يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ❖ ضرورة اتخاذ الإجراءات و التدابير للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو من خلال تنشيط سوق الصرف الآجلة و إدارة احتياطات الصرف.
- ❖ انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة م ن العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار.
- ❖ ضرورة اهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- ❖ يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.

آفاق البحث:

لقد سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك بأن هناك بعض القصور والنقائص، سواء في الجانب المنهجي أو المعرفي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها في ما يلي:

- أثر تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية.
- حرب العملات (الدولار، الين، اليورو...)
- أثر تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية على أسعار النفط.
- انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار أمام الأورو على الموازين العامة للدول العربية.

قائمة المراجع

الكتب:

أ- الكتب بالعربية:

1- تادريس صبحي قريصة: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984

2- تقي عرفان الحسيني: التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999 .

3- جليل عبد الحسين الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

4- الحجار بسام: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2003.

5- الحجار بسام: نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009 .

6- حسن فليح خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004

7- حسين زينب عوض الله: الاقتصاد الدولي نظرية عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .

8- خبازي فاطمة الزهراء: المنافسة بين الأورو ودولار، طبعة 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

9- العصار رشاد وعليان شريف: المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000.

10- سيد محمد عابد: التجارة الدولية، ط2، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

11- صادق مدحت: النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، 1997.

12- عبد الهادي وعبد القادر سويفي: التجارة الخارجية، دار النشر مجهولة، 2008 .

- 13- العصار رشاد و رياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 14- عطون مروان: أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر.
- 15- عفيفي سامي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- 16- علي محمد الجاسم: الاقتصاد الدولي، ج1، دار الجاحظ، بغداد، 1976.
- 17- فريد أحمد مصطفى وسهير محمد السيد حسين: النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- 18- قاسم ميسر غزال: العلاقة تبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 19- قدي عبد المجيد و نعمان سعدي: البعد الدولي للنظام النقدي" برعاية صندوق النقد الدولي"، دار بلقيس، الجزائر 2011.
- 20- قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 21- مجدي محمود شهاب: الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 22- محمد سمير عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية 2001.
- 23- محمود: مدخل التحليل النقدي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

حميدات

24- معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2013.

25- ملاك وسام: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

ب-الكتب الأجنبية:

- 26- Michel jora: techniques financiers internationales, 2éme Edition patrice carole Gress :
Gestion des risques internationaux, édition poller, paris, 2003,.
27- patrice fontaine: marché des changes, édition éducation, paris, 2008.
28- w.m gorden, inflation exchange rates and the world economy lectures on international
montary economies ,clarendon press –expert ,1977

ج- المذكرات والأطروحات:

- 29- منية خرياش: أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية
"بورصتي عمان والسعودية 2010" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، 2011-2012
30- أحمد عزي عاد: الأورو والدولار ومستقبل النظام النقدي بعد الأزمة المالية
العالمية 2008، (غير منشورة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص
العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.
31- السعيد عتابي: آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها
(غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير، جامعة باتنة، 2004.
32- طباش جمال: تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية " دراسة تمويل
الواردات بالقرض واعتماد مستندي CEVITAL" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل
شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة 2001-2012.

33- عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" دراسة حالة الجزائر" (غير منشورة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

34- مشهور هذلول بربور: العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، 1985-2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأردن، 2008.

35- مصطفى بن شلاط: أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2005-2006،

36- معزوز لقمان: انعكاسات تقلبات أسعار صرف العملات الارتكازية على الموازين التجارية لدول شمال افريقيا مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، 2011-2012.

37- موري سمية: "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية،" دراسة حالة الجزائر" (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009 .

38- مولاي بوعلام: سياسات سعر الصرف في الجزائر" دراسة قياسية 1990-2003 (غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005.

د-المجلات:

39- أكسل بيرتوس وآخرون: اليورو الأكثر عالمية دائماً، " مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 44 العدد 01، مارس 2007.

40- باري ايشنجرين: اختبار اجهاد اليورو، "مجلة التمويل والتنمية"، المجلد 46، جوان 2009.

- 41- التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية: الديون اليونانية وأزمة اليورو : الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، العدد 19 ، جويلية 2010 .
- 42- جورج تافلاس: الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي والأورو،" مجلة التمويل والتنمية"، العدد02، جوان 1998 .
- 43- جين بيزاني وفيري: إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، "مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 العدد 01، مارس 2009.
- 44- رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، "مجلة عالم المعرفة"، العدد 118، الكويت، أكتوبر 1987.
- 45- لقمان معزوز وشريف بودري: المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، "مجلة الباحث"، العدد09، جامعة الشلف، 2011.
- 46- ماريك بيلكا: أوروبا في شدة، "مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 02 ، جوان 2009 .
- 47- محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة في التنمية العربية، "مجلة عالم المعرفة"، العدد 16، الكويت جانفي 1978.
- 48- نبيل علي: صراع الأورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوربية الأمريكية، "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحث العلمية"، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد2، سورية، 2007/04/26.
- د- المداخلات بالملتقيات:**

- 49- بربري محمد أمين: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية"، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر 04-05-2006.

- 50- خالد حنفي وآخرون: النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية رؤية عربية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان ديسمبر 2009 .
- 51- روبادانوغوبتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة، " قضايا اقتصادية"، العدد 38، 2003.
- 52- سلوى صبري: سياسات إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل و صعوبات التطبيق و سبل التطوير ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الاقتصادي الدولي حول " نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية"، فلسطين، يومي 16-17 أكتوبر 2012.
- 53- عبد الحق بوعتروس: تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة في مؤتمر "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية.
- 54- عية عبد الرحمن: دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حال الدول العربية النفطية، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.
- 55- محمد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية مداخلة مقدمة لمؤتمر حول "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان لبنان، يومي 13 و 14 مارس 2009 .
- 56- محمد زيدان ورشيد إدريس: اليورو والنظام الاقتصادي العالمي " رهانات وتحديات"، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان " اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، يومي 18-20 أبريل، 2005.

هـ - التقارير :

- 57- اتحاد المصارف العربية: النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2007 .
- 58- البنك الدولي: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2009 .
- 59- تقرير الاستقرار المالي: الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضاً للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011 .
- 60- التقرير الاقتصادي: التجارة الخارجية للدول العربية، الفصل الثامن، 2012.
- 61- تقرير البنك الدولي، 2009.

و-المواقع الإلكترونية :

سالم سعيد باعجاجة: علاقة الدولار الأمريكي بالذهب، تاريخ الاطلاع 29-04-2015،
من الموقع الإلكتروني:

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141010/Con20141010728115.htm>

جريد الفجر: العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم وخبراء يحذرون الدينار
في خطر، تاريخ الإطلاع 2015/04/24، مقال منشور على الرابط :

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=222755%3Fprint>

http://talealkam.blogspot.com/2010_09_01_archive.html

قائمة الملاحق

تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري	قيمة صادرات قطاع المحروقات بالدولار	قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الأوربي بالدولار
2000	9173	22031	12858	21419	5256
2001	9940	19132	9192	18484	5903
2002	12009	18825	6816	18091	6732
2003	13534	24612	11078	23939	7954
2004	18199	31713	13514	30925	10109
2005	20357	46001	25644	45094	11219
2006	21456	54613	33157	53429	11729
2007	27631	60163	32532	59197	14427
2008	39479	79298	39819	77256	20985
2009	39294	45194	5900	44128	20772
2010	40473	57053	16580	55527	19429
2011	47247	73480	26242	71427	24616
2012	47490	71866	27180	69804	26333

الملحق رقم (02):

تطور بعض المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر (التضخم، احتياطي سعر الصرف

الوحدة دولار/أورو

الديون الخارجية)

السنوات	معدل التضخم	ديون طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون	احتياطي الصرف	سعر صرف دولار/أورو	الدينار/ الأورو	الدينار/ الدولار
2000	0.34	23.42	0.29	22.9	11.9	1.087	77.14	22.9
2001	4.23	22,44	0,26	22,7	17.96	1.111	77.26	23.1
2002	1.42	22,54	0,1	22,64	23.11	1.052	75.35	24.3
2003	2.59	23,2	0,15	23,35	32.99	0.885	87.46	28.2
2004	4	21,41	0,41	21,82	43.11	0.806	89.64	36
2005	1.9	16,48	0,71	17,19	56.18	0.791	91.3	50.6
2006	1.8	5,06	0,54	5,6	77.78	0.763	91.24	61
2007	3.8	5,28	0,51	5,79	110.8	0.722	94.99	69.1
2008	4.86	4,84	1,08	5,92	143.1	0.68	94.86	99.97
2009	5.74	4,35	1,337	5,687	148.9	0.71	101.2	61
2010	4.02	3,9	1,781	5,681	161	0.75	99.19	77.4
2011	4.5	3,26	1,14	4,4	182.22	0.71	102.2	107.5
2012	8.9	2,479	1,158	3,637	190.66	0.74	102.1	111

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الدولار و الأورو على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الميزان التجاري بصفة خاصة، كما يعتبر الدولار والأورو من بين العملات الإرتكازية للنظام النقدي الدولي والاقتصاد العالمي ككل، من خلال التقلبات التي تحدث بين العملتين التي تؤثر على الصادرات و الواردات الجزائرية، و خاصة أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، وتدفع قيمة أغلب وارداتها بالأورو مما تتحمل تكلفة الفارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام الأورو .

الكلمات الافتتاحية: سعر الصرف –الدولار و الأورو – الميزان التجاري.

Résumé :

Le but de ce recherche est d'étudier l'impact des variations du taux de change (dollar Américain/euro européen) sur l'économie algérienne en général et sur la balance commerciale en particulier.

Etant donné que le dollar et l'euro constituent les deux principales monnaies internationales du système monétaire international el'économie mondiale dans son ensemble.

les variation qui se produisent entre les deux monnaies ont un impact sur les exportations et importations algériennes. En effet, le financement des exportations se fait par le Dollar américain tandis que le paiement de la plupart des importations se fait en euros. La différence de la variation des deux monnaies représente le coût supporté par l'économie algérienne, notamment en cas de la dépréciation du dollar.

Mots clés : taux de change, dollar et l'euro, balance commercial.